شهرية الشرق الأوسط

(٣)

اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعــة الأولــى

عمـان - ٢٠٠٧

كافة الحقوق محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من:

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ - عمان (١١١١٨) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo

http:// www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية

شهرية الشرق الأوسط

٣

رقم الإيداع لـــدى دائـــرة المـــكـــتـــبة الـــوطـــنـــية: ٢٠٠٧/١٠/٣٣٢٢

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٧
المقدمة	٩
المحور الأول: المعطيات الإحصائية والرقمية للتوازن السياسي والاجتماعي القائم	١٩
المحور الثاني: العوامل المؤثرة في تشكيل التوازن في المرحلة الراهنة	٥١
المحور الثالث: مؤشرات شكل التوازن السياسي والاجتماعي بعد الانتخابات، وانعكاساتها	٦٣
الخلاصة والتوصيات	٧٥
قائمة المشاركين	٨١
ملخص باللغة الإنجليزية	

التقديم

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية-ومنذ انطلاق العهد الديمقراطي الجديد في عام ١٩٨٩م- تحولات وتطورات متعددة الاتجاهات على صعيد التوازن السياسي والاجتماعي فيها، وفي محاولة لوصف الحالة القائمة بين مكونات الدولة في ظل العوامل المؤثرة، ولفهم التحولات المتوقعة فيها خلال الانتخابات القادمة، والتعرف على مؤشرات شكل التوازن السياسي والاجتماعي بعد الانتخابات وانعكاساتها على المملكة، عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان حلقة نقاشية علمية يوم السبت ٢١/ ٧/ ٢٠٠٧.

شارك في الحلقة مختصون وخبراء في الشأن المحلي الأردني، وفي علاقات الأردن الداخلية والخارجية، ومثلوا مجموعة الأفكار والرؤى على الساحة الأردنية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وفكريا، مما كان له أثر واضح في إغناء الموضوع، ووضع تصورات شاملة حوله، تساعد صاحب القرار، ورجل السياسة، وابن الأردن في التعامل مع قضايا

الشأن المحلي المتعلقة بالتوازنات السياسية والاجتماعية؛ سواء على مستوى الانتخابات البلدية والنيابية، أو النقابية، أو التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني.

أشكر السادة المشاركين في الحلقة ومحررها الذي أعدها للنشر الدكتور بيان العمري، وآمل الإفادة من وقائع المناقشات والمداخلات التي قدّمت، ومن التوصيات التي وصلنا إليها في سبيل المساهمة والمشاركة الفكرية والسياسية تجاه قضايا الوطن محليا وعربيا.

المدير العام / مدير الحلقة

جواد الحمد

المقدمة

نعلم أن عملية التحول في الأردن بدأت في عام (١٩٨٩م) في ظل الأحداث العالمية وانهيار الاتحاد السوفييتي والانهيار الروسي للصالح الأمريكي قطباً أوحد، وفي كل مكان أصبح هناك ديمقراطية وسلطة وانتخابات وتمثيل للشعب وما شابه ذلك.

والأردن ضمن من تأثر بالموضوع، إذ كان في عام (١٩٨٩م) إحياء البرلمان من جديد ثم صدور قرار إلغاء الأحكام العرفية لاحقا، هذا التحول في عام (١٩٨٩م) شكّل تياراً من التحولات الأخرى المتباينة أحيانا إلى حد ما والمتوترة أحيانا أخرى، فكان هناك نوع من الشد والجذب في المجتمع باتجاه بعض المسائل المحلية تارة، والدينية تارة، والدولية أخرى، مما كان له آثاره الواضحة نظراً لوجود حراك سياسي واجتماعي معقول، لكن آلية التعامل معها وأطره كان عليها كثير من الملاحظات، وكان موضوع التشريع خاصة، والقوانين الناظمة للعملية الديمقراطية هي أهم المفردات والجوانب التي تمت المناقشة حولها إن كانت تعيق التحول

الديمقراطي أو تسبب تقدما فيه أو تسمح ببناء الشفافية لتكون القضية شفافة أو غير ذلك.

جرى حديث مطوّل من أقصى اليمين واليسار بين الآراء الانقلابية في الحكم التشريعي وطرحت في أكثر من مستوى ومحور من ناحية، وبين آراء تحريرية وإصلاحية بمفهوم آخر من ناحية ثانية، وبين آراء كانت تدعم المؤشرات القادمة من النخب الحاكمة بغض النظر عن موضوعيتها وعقلانيتها، حتى لو كانت نتائج لسياسات خارجية تهدف لتشكيل واقع معين في المنطقة بشكل عام من ناحية أخرى.

شكّلت هذه التحولات المتباينة إطاراً ناظماً للواقع السياسي، وبرز هنا قطبان سياسيان في الساحة الأردنية بشكل واضح وجلي، ولا زال هذان القطبان يسودان حتى هذه الساعة، مع مراعاة التحول في الحجم والمدى التأثيري لكل منهما حتى اليوم بعد ثمانية عشر (١٨) عاما من الحراك.

القطب الأول هو الحركة الإسلامية بكل ما تعنيه الكلمة ممثلة بجبهة العمل الإسلامي لافتةً سياسية، وبحركة الإخوان المسلمين في الأردن، حركةً سياسية في البلاد، نشأت واقعياً مع نشوء المملكة ولا تزال قائمة.

والقطب الثاني هو النخب السياسية الحاكمة، إضافةً إلى أحزاب صغيرة أو أحزاب كبيرة برجوازية تتحالف مع النخب الحاكمة السياسية في الدولة لصالح سياسات حكم الأخيرة ذاتها ولدعمها.

من هنا، ربما كان الحوار في تحديث المجتمع الأردني يصب في هذين الخطين بشكل أو بآخر، حتى إن ثقل المستقلين والأكاديميين والصحفيين في النهاية لم يشكل التزاما بخط محدد تتبناه هذه المجموعات ولا ينتمي إلى هؤلاء أو هؤلاء، وبذلك يصعب اشتقاق تيار ثالث، ولا يعتقد أن يكون كذلك في المرحلة القادمة لاعتبارات اجتماعية قد تلعب دورا كبيرا، ومن جهة أخرى لاعتبارات خاصة بالنخبة الحاكمة.

من هذه الزاوية يعتقد بأن الحراك الذي تم كان حراكا ديمقراطيا بمستوى وسقف معينين، ولم يكن بمفهوم الديمقراطية العام المطلق، وقد حصل فيه الكثير من الإشكاليات.

المشاهدة والمراقبة التي تمت خلال الأعوام السابقة كانت تشير إلى إعادة النظر والقراءة من قِبل النخب الحاكمة باستمرار في هذه الديمقراطية، بل وتدخل بعض الأطراف الخارجية لفرض بعض الوقائع داخل البيئة التشريعية ذاتها. وداخل نظام الانتخاب ذاته، من أجل تحقيق بعض

الإنجازات السياسية في تحجيم طرف أو إعطاء فرصة لطرف للتقدم أكثر، أو عدم تقدم طرف على الطرف الذي أمامه، وقد أثّر هذا كثيرا في قرارات الحركة الإسلامية ذاتها، ففي أغلب الأحيان لم تتحمل النخب الحاكمة أن تحصل الحركة الإسلامية على الغالبية في مجلس النواب الذي يعدّ جزءا من المؤسسة التشريعية وليس هو المؤسسة التشريعية الكليّة؛ لأن لصلاحياته في النهاية سقفا محددا لا يطال بأي شكل من الأشكال واقع النخبة السياسية الحاكمة والنظام القائم ولا يطال صلاحياته.

ومع ذلك تم الحديث عن قانون الصوت الواحد لتحجيم هذه الحركة، وتسبب في بدايته في شق المجتمع والحركة الإسلامية والأحزاب السياسية في البلاد، وأخفقت التحالفات الحزبية في النجاح، ومنعت تحالفات القوى الاجتماعية حتى على صعيد العشائر والمناطق، وجعل التفكير أحادياً للمواطن، إذ لا بد أن يحدد موقعه ابتداء، ولا يستطيع أن يكون في أكثر من موقع في الوقت ذاته، وذلك كما يحصل في الديمقراطيات الغربية في مختلف أشكالها وأنواعها التي تجري بها، سواء في أستراليا أو أمريكا أو كندا أو أوروبا على حد سواء، بل وفي الدول الأوروبية الشرقية سابقا مثل رومانيا وبولندا وروسيا أيضا. وفي الشكل الجديد لها تضمن التحالفات أكثر مما كان في السابق، لأن هذه التحالفات

تقوي من عضد الطرف القوي والضعيف في القوى السياسية والاجتماعية، ويحسب لها حساب كبير عند نخب السياسية الحاكمة على قاعدة تداول السلطة.

المسألة الأخرى أن العلاقات بين النخبة السياسية الحاكمة وبين قوى المعارضة الرئيسية- سواء جبهة العمل الإسلامي أو بعض القوى اليسارية والقومية التي حولها- لم تتصف بكثير من الود والوضوح في المواطنة، ولم يكن كثير من التعامل المنطقي، إنما كان كل طرف يتمركز حول مواقفه، وكانت هناك ملاسنات وخلافات في الساحة.

تأثر التوازن السياسي والاجتماعي في المملكة بعدة رياح هبّت على المملكة، إضافة إلى البيئة التشريعية، وإضافة إلى النسبية وما تبعها من قانون الصوت الواحد وتحجيم النقابات والبلديات والتعيين في البلديات والجامعات، بمعنى أن التدخل المباشر من الحكومة في أكثر من مستوى في الشأن الديمقراطي أعاق انطلاق العملية الديمقراطية بحرية كاملة.

وثمة رياح هبّت على نفس المستوى، ومنها الموضوع الفلسطيني والعراقي، فقد لعبا دورا مهما، فمنذ عام (١٩٩٠م) بدأت أزمة العراق، وفي عام (١٩٩١م) شُنّت الحرب عليه أيضا، وكان للأردن موقف معين

منها، وشكل هذا مرحلة مؤقتة من التوافق الاجتماعي والسياسي بين النخبة الحاكمة وقوى المجتمع لكنها لم تلبث أن تحولت إلى شيء آخر، وذلك في عام (١٩٩١م) بعد انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وتفاقمت أزمة العلاقة مع توقيع اتفاقية وادي عربة عام (١٩٩٤م).

تأثر الشأن الفلسطيني الداخلي أيضا بتوقيع اتفاقيات أوسلو، إذ تم تحجيم حركة حماس والمقاومة في الأراضي المحتلة منذ عام (١٩٩٤م) وحتى عام (٢٠٠٠م)، ولا شك أن ذلك كان له تأثير كبير على الجو السياسي الأردني الداخلي، وأعطى مؤشرات معينة للنخبة الحاكمة، إذ كانت تشير إلى أن الوضع السياسي العام لا يخدم تيار الحركة الإسلامية خاصة في فلسطين والأردن، وبالتالي كان هناك نوع من الزهد عام (١٩٩٧م) في مشاركة الحركة الإسلامية في الانتخابات عندما هددت بمقاطعتها إن بقي القانون على ما هو عليه، ولم تأبه الحكومة لذلك، مع أن الحركة هي الحزب السياسي الوحيد المنظم، والقادر على الحراك في المجتمع، ناهيك عن التحالف معه في هذه المرحلة من قبل تيار قومي ويساري مهم وبعض القيادات المستقلة المهمة، وبمعنى أوضح: انحاز المجتمع العام والمدني والمهني إلى مربع المقاطعة، ومع الأسف فإن هذا لم يؤثر في قرار الحكومة بإعادة

النظر في قانون الانتخاب أو إجراء حوار وطني-كما جرى في فلسطين مؤخرا- من أجل تعديل المسار العام للديمقراطية الأردنية.

في عام (٢٠٠٠م) جرى تحوّل كبير في المنطقة عامة بسبب انتفاضة الأقصى المسلحة وتقدم حماس الكبير في كسب المقاومة وقيادة زمامها، وتقدم كتائب القسام في العمليات العسكرية والاستشهادية وما شابه، وشكّل ذلك دوافع كبيرة لتيارات المقاومة في العالم كله، وكانت الأردن من البلاد التي تأثرت بذلك، خصوصاً في ظل فشل عملية السلام وانهيار مفهوم التعايش مع إسرائيل، وازدياد الظلم على الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي تمت، خاصة بعد اجتياح شارون للضفة الغربية عام (٢٠٠٢م)، وما كان من جرائم ومجازر وما شابه، فقد شكل ذلك دافعة اجتماعية كبيرة للقوى السياسية المعارضة في الأردن، ولكنه لم يؤثر على التركيبة الديمقراطية والتوجهات الرسمية كي يتسبب بتوسيع هامش الحرية أو يدفع لسن قوانين جديدة عصرية، ولم يكن هناك حوار وطني موسع، وما حصل فقط هو تشكيل لجان "الأردن أولا"، و"الأجندة الوطنية" وكلها كان في إطار تشكيل حكومي، وكان هناك تمثيل رمزي لبعض المعارضين خاصة الإسلاميين، وهذه لا تشكّل نسبة مهمة، وتداخلت الحكومة مع الإسلاميين في متاهات في موضوع الانتخابات من حيث

حجمهم الرقمي (١٠٪-٢٠٪) (١٠ نواب و٢٠ نائب)، وأنها لا تمثل الغالبية!

أفرز هذا الجو العام في النهاية واقعا نراه في توازن سياسي واجتماعي، ولا يزال أيضا هناك محاولة للضغط على المعارضة، واستمرت الحكومة بمنع الندوات والمهرجانات والمحاضرات، وقامت بتعديل القوانين بطرق تحد من الحريات العامة وتتجاوز على حرية الصحافة والإعلام وما شابه.

وقائع حلقة النقاش

المحور الأول

المعطيات الإحصائية والرقمية للتوازن السياسي والاجتماعي القائم

من الزاوية التي تم النظر إليها في المقدمة نحن أمام مرحلة كبيرة تقود إلى انتخابات بلدية وبرلمانية، ونريد أن نقرأ معا كيف يكون حال توازن القوى السياسية والاجتماعية.

ما هي توجهات النخبة الحاكمة في التعامل مع المرحلة القادمة، ومع قوى المعارضة والنخب المفكرّة والأكاديمية والمستقلين والنخب الإعلامية في الأردن؟

كيف يمكن أن نرسم أردنا ديمقراطيا عربيا بمستوى مناسب، وليس بالضرورة على مستوى الغرب؟

ما هي مؤشرات الأردن الديمقراطي؟ وما هي المقوّمات للموضوع؟ وما إمكانية ذلك، خاصة أن هناك اتهامات متبادلة في موضوع تدخّل الحكومة في تسجيل الناخبين على سبيل المثال- وإن لم يصل الأمر إلى المحكمة- ولكن هناك اتهاما في الإعلام على الأقل؟

هل سيؤثر ذلك أم لا؟ وما مدى حجم التأثير؟ وإلى أين سيتجه؟

هل الأفضل للنخبة الحاكمة أن تعطي الفرصة الأكبر للقوى السياسية لتتنفس داخل النظام السياسي، أم إن تحجّمها داخل النظام السياسي، وتدفقها خارج النظام السياسي لتستمر في معارضتها الشديدة إزاء السياسات الحكومية، سيبقي التوتر الاجتماعي قائماً في المملكة؟ أم سيكون هناك تفكير جديد؟

الموضوع بين أيديكم، واطلع جميعكم على جميع الإحصائيات الرقمية، وفق ما هو قائم منها في البرلمان والبلديات، ونأمل منكم إغناء الموضوع.

خالد عبيدات

تفضَّلتَ وتكلمتَ في جذور الأمر من الأساس، وأنا لي رؤية أحاول أن تشاركوني الرأي، إما بالنقد أو بالتأييد أو بالتعديل على الأمر.

يوجد للأردن محاولات-من الأساس- بأن يكون بلداً ديمقراطياً أو منفتحاً، وتاريخ الأردن يشهد له أنه لا يؤمن بالانغلاق، والدليل على ذلك أنه الوحيد الذي بقي في المنطقة في العالم العربي دون دخول الشمولية أو نظام الحزب الواحد قط، بل على العكس أصبح الأردن حريصا على أن لا يُعطي جهة واحدة أن تسيطر عليه، ولذلك فإن هذا الوعي للانفتاح وديمقراطية الأردن جاء بالتعاون من الجهة الرسمية وغير الرسمية، ولكني

أعترف أن الجهة الرسمية كانت أكثر وعياً واطلاعاً ومعرفة، ليس ذلك لأنها رسمية وإنما لأن الجهات الشعبية دخلت داخل السلطة فأصبحت السلطة-إلى حد ما- هي السلطة، وهي بنفس الوقت معبّرة عن الجهات التي خارجها، ومن هنا أقول: من يستعرض التاريخ الأردني يجد أن السلطة أصبحت أمل كل من هو خارج السلطة ويعمل في السياسة، لأن من يعمل في السياسة توصّل إلى نتيجة، وهي أنه لا بد أن يكون الشخص في السلطة كي يكون صوته مسموعاً ورأيه السياسي فاعلا ومؤثرا.

من هنا كان للسلطة معنى خاص في الأردن، فهي ليست كأي سلطة في أي بلد آخر، السلطة هي أمل الناس، إذ كان الناس متطلعين إلى السلطة ليس لأنهم سلمّوا كل شيء للسلطة وأبطلوا مفعولهم (ليس من هذا القبيل) وإنما لاعتبارهم أن السلطة لهم وهي أملهم. وفي المقابل لم تستفرد السلطة بهذا التفويض الذي جاء تلقائيا من الناس، بل على العكس، بقيت تفتح أبوابها لمن يبرز من التيارات الشعبية ليأتي عندها، وكانت تلتقط أي شخص وإن كان من النوعيات المشاكسة لمشاركتها في السلطة، والدليل على ذلك أنه تم تشكيل حكومة (بعث) في الأردن قبل أن تتشكل في أي دولة أخرى، بل أصبح من يريد الدخول في السلطة يتآمر ويعمل انقلابا ظنا أن هذا الطريق هو المؤدي إلى السلطة، ولكن السلطة واعية لهذا

الأمر، لذلك كانت تلتقط جميع هذه النوعيات لكي يكون حديثها من داخل الحكومة وليس من خارجها، وليس ذلك من قبيل الاحتواء وإنما من قبيل أننا بحاجتك.

من هنا نجح الأردن في بناء المعادلة التي دمجت السلطة بالمعارضة، وأصبح هناك اندماج كامل، ووضعت ذلك على شكل شعار حتى لو كان أمل المعارض الوصول إلى السلطة، فأصبحت المعارضة أو التيارات الشعبية موئل الذين يطلبون السلطة، والبرهان على ذلك خطة استنتها الحكومات من أيام الأمير عبد الله أو الملك حسين، فمنذ أيام الأمير عبد الله المؤسس كان هناك تواصل وحوار مع الناس، واستمر هذا العمل والحوار أيام الملك حسين. فإذا كان هناك إقدام على قرارات حاسمة كان يلجأ للناس ويتحاور معهم، وأصبحنا لا نميّز بين السلطة والتيارات الأخرى؛ لأنها أصبحت جميعها عملية واحدة، وهذا الاندماج لم يحصل على الإطلاق في المنطقة إلا في الأردن.

تحولت السلطة بعد هذه التجربة إلى مزوّد ومنتج للفكر السياسي والعمل السياسي، ومختبر لهما، وأنا أترجم أن ما يعطى لهذا التيار الهائل من المتقاعدين، ومن الذين يعملون في الدولة، ويأخذون راتب التقاعد- خاصة من القوات المسلحة وقوات الأمن والدوائر المختلفة- ليس عبارة

عن امتيازات لكفاءات، أي إنه من كان فيه خير لهذا البلد فسيكون فيه خير أينما كان، سواء داخل السلطة أو خارجها.

كانت تتشكل هذه النوعيات داخل السلطة، ثم تقوم بإطلاقها في المجتمع بعدما أصبح لديها قدرات وكفاءات.

إذًا، النظرية التي أقولها: إن السلطة أصبحت تزوّد الجمهور بالكفاءات والخبرات، وفي الوقت نفسه تلتقط من ناحية أخرى الكفاءات والقدرات-خاصة الصاعدة- للدخول في السلطة، فأصبحت عملية دوران مكتملة وتفاعل بين السلطة والشعب، ويتجسد هذا الأمر أكثر في النقطة التي بدأت فيها، وهي الانفتاح على الديمقراطية في نهاية الثمانينيات، وقيل الكثير على موضوع الانفتاح على الديمقراطية، فهل جاء الأمر تطورا طبيعيا؟

هذا هو التطور مع الانفتاح، والذي أساسه أن تتشارك فيه السلطة والناس، فما هي القاعدة للديمقراطية؟ وما هو المنطلق والمفهوم لدينا؟ هذه الأمور تشّكل الأرضية للحوار في هذه الندوة.

أظن أن الذي لا ينتبه إلى نسيج المجتمع الأردني ويبقى مستسلما لثقافات خارجية يفقد توازنه عند الحديث عن السياسة في الأردن، وأنا أرى أن ثقافة جميع من يتحدث عن الديمقراطية في الأردن مستوردة

وليست نابعة من البيئة الأردنية، فقد تثقف في الديمقراطية نتيجة القراءة في الجامعة، ومعظم منظرينا لم يكن تكوينهم فكرياً محلياً، وهنا العبء على التيارات الإسلامية والوطنية الإقليمية والقومية، فعلى هذه التيارات أن تكون فكرا محليا نابعا من البيئة وليس فكرا مقلدا أو مستوردا.

لذلك فأي توازنات في المجتمع-سياسية كانت أو اجتماعية- إن لم تكن مبنية على دراسة النسيج الاجتماعي ونتاجه المحلي فستبقى تعرج وتبقى تقليدا وانعكاسات لبيئة غير بيئتنا.

سميح المعايطة

سأتكلم من ناحية إجرائية؛ لأن طبيعة الموضوع إجرائية وعملية أكثر منها فكرية، وأرى أنه فيما يتعلق بموضوع المعطيات لا ينظر جميعنا للرقم-مع أن الرقم مهم جدا- بأن نعلم كم عدد النواب المؤيدين للحكومة وكم عدد النواب المعارضين، والأمر متعلق بشيء مهم جدا، فقبل عام (١٩٨٩م) كانت هناك علاقة-بين الإسلاميين والدولة- قائمة على قناعة الدولة بأن الإسلاميين ليس منهم خطر على الدستور، وليس هناك وجهة نظر عند الإسلاميين لها علاقة بشكل الدولة وشرعيتها، وإنما كانت المشكلة مع فصائل منظمة التحرير التي كانت امتدادا لما ساد في الستينيات والسبعينيات.

بعد عام (١٩٨٩م) جاءت هذه الجهات التي كانت منضوية على شكل فصائل فلسطينية ودخلت في الأحزاب الأردنية ضمن أطر أردنية، واكتشف الناس أنها ضعيفة وشكلية وليس لها حضور في الشارع الأردني، وبالذات بعد وجود فتح وحماس، فأصبح الاستقطاب الفلسطيني من داخل الأردن يأخذ اتجاهين: اتجاه ياسر عرفات وهي فتح، واتجاه حماس التي يعبرون عنها بالاقتراب من الإخوان.

ما جرى بعد (١٩٨٩م) أن الدولة شعرت بأمان تجاه هذه الفصائل الفلسطينية والأحزاب الشيوعية التي كانت تشكّل خطرا؛ لأنه ليس لديها سوى بقية كلام، وليس فيها خطر على أرض الواقع. وقد كان من الممكن أن تبقى العلاقة مع الإسلاميين ممتازة، إلا أن الانتخابات جاءت في مرحلة فيها توتر عالمي، وهي التحولات الديمقراطية كما ذكرنا، وأعطت أرقاما كبيرة للإسلاميين نسبيا، وشعرت الدولة أن هذا الحجم للإسلاميين ممكن إذا تطور مع المنطق-الذي هو أهم من الرقم- وهو منطق نظرة الدولة، والمساحة التي تتمتع بها الحركة عند الدولة، فجاء إجراء الصوت الواحد ليكون هناك تحجيم للحركة الإسلامية في الأردن، وأصبح هناك تحرك نحو الجامعات واتجاهات أخرى فتبعث نوعاً من الاطمئنان عند الدولة.

كان من الممكن أن يحافظ هذا النوع من الحلول التشريعية والإجراءات على الاطمئنان، إلا أن المسارات التي أصبحت بعد ذلك حوّلت الأمر عن الأرقام-خاصة منذ عشر سنوات تقريبا-، وأصبحت نظرة الدولة للإسلاميين أنه ليس في نظرتهم للدولة ثقة، وأن موقفهم من شرعية الدولة مشكوك فيه، وأن خطابهم عن الدستور ليس خطابا جدّيا، مع عدم الثقة بمحلية الحركة.

أصبح هناك قناعة عند قطاعات داخل الدولة بأن هذه الحركة-التي كان الأستاذ عبد الرحمن خليفة في الماضي يقوم فيها بالاتصال هاتفيا مع الملك حسين لحل بعض الإشكاليات، وكان هناك حدود للولاء والاحتواء- أصبحت معادلاتها تختلف أكثر وأكثر.

الإشكال الآن أن أي سلطة دائما يكون في داخلها خوف وهذا شيء طبيعي، والذي أصبح في الاتجاه الآخر أن جزءاً من المواقف العامة وجزءاً من الأداء العام لبعض الشخصيات الإسلامية كان يعزز هذا الموقف، ولم يلتقط الإسلاميون الفكرة، فأعادوا تقديم أنفسهم ليخففوا من المخاوف. وبتقديري أن الدولة ليس عندها إشكال أن يكون الإسلاميون في البرلمان (١٥ أو ١٧ أو ١٩) نائبا، وليس عندها توجه أن يكون جميع النواب في البرلمان لصالحها، ولكن عندها مشكلة في حالة عدم الاطمئنان إلى هذا المسار.

ثم إن أي تنظيم يعبّر عن نفسه في الشارع بالانتخابات، وأصبحت الدولة تعبّر عن مخاوفها بالتشريع، وتحاول أن تؤثر بهذا التشريع ليعطيها نوعا من الأمان تجاه الحركة-وهي الحركة الوحيدة-، فلو كان هناك غيرها "لتوزعت الدماء بين القبائل"، ولكن لم يكن أحد موجود حينها.

الإشكال الثاني أنه لا يوجد تنظيم قوي يحمل مسار الدولة وسياساتها ليقوم بمواجهة الإسلاميين في الساحة الانتخابية، فما كان من الدولة إلا أن تقوم هي بمواجهة الإسلاميين في الانتخابات، فلو كان هناك تيار وسطي محسوب على الدولة-وهو يقاوم هذه الحركة ونفوذها- لابتعدت السلطة وتركت المجال لتنظيم المواجهة.

إن هذه الحالة من عدم الاطمئنان تتعزز يوما بعد يوم، وهذه الحالة من عدم الاستقرار هي المشكلة، ثم إن الأحداث الأخيرة ستؤثر أيضا على انتخابات البلديات وستؤثر على البرلمان، وأصبحت الدولة تنظر إلى الحركة على أنها جسم سياسي فيه خطر على شرعية الدولة والتعامل الدستوري، ولم تعد اللغة السياسية التي تتكلم عن الدستور لها مصداقية في عقل الدولة، ولم يعد لوجود رموز معتدلة في قيادة الحركة دلالة، لذلك أصبح بعض الناس الذين قد يكونون محسوبين على الدولة يرون وجود معتدلين على سطح الحركة نوعا من التحايل منها.

كان بالإمكان للحركة أن تعود إلى إعادة بناء الثقة من جديد أكثر من العودة إلى موضوع التحجيم مما سيكون له انعكاس على المسار الانتخابي. ولم يتم هناك حلول باتجاه المسألة الأساسية في العلاقة.

إلا أن الدولة ذهبت إلى انتخابات البلديات وعدّلت في القانون في آخر اللحظات، ثم اتجهت إلى الجامعات واتجهت إلى الصوت الواحد، وكذلك سيطرت على المؤسسات التي تعتقد أنها أدوات للإسلاميين، والمشكلة الآن أن بعض الإسلاميين البارزين يمارسون حالة من التصعيد يعبّر نظريا عن نوع من المواجهة، لكن المسار العام هو المسار التقليدي للحركة الذي لا يواجه، وأصبحت "المحاكمة" على عدم الثقة وعلى منطق التصعيد، وعندما أرادت الدولة السيطرة على جمعية المركز الخاصة بالإخوان كان رد فعل الإسلاميين سلميا، وكل ما أرادته الدولة من بعث الطمأنينة بداخلها من هذه الحركة أخذته مثل الجامعات والمساجد وجمعية المركز الإسلامي وجامعة الزرقاء الأهلية، كل هذا أخذته الدولة. حتى الأدوات التي تعمل بها الحركة وتعتقد أنها في المجتمع وتصعّد الأمر إعلاميا وتقوم الدولة بدافع الخوف بإجراء معين، فإن الحركة تقابل الإجراء بلا شيء.

لم تعمل الحركة عمليا في اتجاه بعث الطمأنينة ولم تحافظ على وجودها، وفي المقابل شكّلت نوعاً من حالة سياسية هي القائمة اليوم.

أحيانا يصبح هناك نوع من التشابكات بين الحكومة والحركة، وهذه الأزمات لا يكفي الحديث عنها بعجالة، فالتعبير هو جوهر المسألة وأساس المشكلة، والدولة لم تعد تشعر أن هذه الحركة معنية بشرعية الدولة أو أنها معنية بالدستور.

أقول مرة أخرى: إن المشكلة في التوازنات ليست في الأرقام، إنما المشكلة في العلاقة، وجوهر العلاقة المرشح للتصعيد، فإذا حاولت الدولة بكل الوسائل الممكنة عندها ألا تعطي الإسلاميين إلا خمسة مقاعد في البرلمان فإن هذا متوقع؛ لأنها لم تعد تشعر أن هذه الحركة تشكل صمام أمان، وأن شهيتها مفتوحة وممتدة من غزة إلى فوز الإسلاميين في مصر. وعلى الإسلاميين في التوازن العام في المعطيات ما بين الانتخابات والانتخابات أن يقفوا في المرتين، ويعيدوا صياغة الأمور وقراءتها، ليس في اتجاه كيف نستثمر، وإنما في كيف نتجنب حالة مزيد من عدم الاطمئنان والاستقرار. وهذا الذي حدث في السنوات الماضية وموجود الآن في الانتخابات وينعكس عليه، لذلك كل الأشياء مرشحة للأمام بمزيد من التوتر، والأهم من ذلك أن الدولة لم تعد تشعر بأمان تجاه الحركة الإسلامية، وأن كل مكسب ديمقراطي تحققه الحركة قد يكون غطاء لسلوك غير سلمي في لحظة ما، وهذا ما يعتقده بعض المتنفذين في الدولة. وهو ما

أصبح ينعكس على تسجيل الناخبين وتوزيع الدوائر وقانون الانتخاب، وكله من شبح عدم الاطمئنان كي تواجه الدولة عدم الثقة والخوف، فتواجهه في التشريع؛ لأنها لن تستطيع الإتيان بجيش واحتلال الإخوان.

أمين مشاقبة

عندما نتحدث عن هدف الدولة فإننا نتحدث عن أمرين: الاستمرار والاستقرار. لا يوجد نظام سياسي لا يحمل في داخله وضوح محافظته على ذاته، ولا يوجد نظام سياسي لا يسعى دائما لعمل قاعدة للاستقرار السياسي، وهو عملية انتقال السلطة بطرق شرعية وقانونية- سواء في البرلمان أو رئاسة الوزراء أو في حالة الوفاة كما كان لدينا عند وفاة الملك حسين- فقد كان انتقال السلطة شرعيا وقانونيا ودستوريا. ولكن في نفس الوقت لا أقول: إن الحالة الأردنية حالة مميزة ومتقدمة في الديمقراطية، فهناك كثير من الاختلالات التي تشوب واقعنا وممارستنا.

أنت تقول: لا ضرر ولا ضرار فيما لو احتل الإسلاميون (٦٠) مقعدا. وأنت لا تقلل من واقع الحركة الإسلامية، نحن نتحدث عن حركة موجودة منذ عام (١٩٤٥م)، استطاعت أن تبني بما يسمى المؤسسات البديلة، ولربما أختلف مع الأستاذ سميح في قصة الاستلام، وفيما يتعلق بالجمعيات الخيرية وجمعية المركز الإسلامي، أنت تتحدث عن مؤسسة

موازنتها مليار وثمانمئة مليون دينار، وهذه توجه جميعها إلى خدمة هذا التجمع وهذه القوى السياسية في البلد.

وبالطبع استطاعت الحركة الإسلامية- من خلال علاقتها مع النظام السياسي في البلد عبر التاريخ- أن تحقق مكتسبات مادية، تمثلت في المدارس والجامعات والكليات، وهذه المكتسبات أخذت من خلال علاقات متوازنة مع الدولة.

إنَّ التجربة التي مرّت بها الأردن من (١٩٨٩م) إلى يومنا هذا أدت إلى الحكم بأن ديمقراطيتنا فجّة وجديدة وليست مستقرة، وتحتاج إلى نقطة الانطلاق.

الديمقراطية الأولى تحتاج إلى منهج تشريعي وإلى موافقة قانونية بأنها عملية انتماء يجب أن تكون في الأصل للدولة وليست لعشيرة أو أسرة أو عائلة أو حزب أو تيار، والذي حصل في حالتنا الأردنية أن مبدأ المواطنة القانوني لم يكتمل بعد عند الأطياف الاجتماعية، وهناك دراسات إحصائية علمية تشير إلى أن موقع الدولة يأتي ثالثا أو رابعا بعد الأسرة ثم الدين ثم العشيرة، وهذه الدراسة قدِّمت في جامعة اليرموك عن إقليم الشمال كله.

نحن إذًا بحاجة-إذا أردنا بناء ديمقراطية- أن نبني مفهوم المواطنة، وعملية الولاء والازدواج السياسي، فغياب مستويات الانتماء هي التي

تعطل المسار، وأنا من الناس الذين يقولون: لن يكون هناك ديمقراطية على الساحة الأردنية ما لم تقم الدولة الفلسطينية وتحل القضية الفلسطينية. فما دامت القضية الفلسطينية دون حل فلن يكون هناك ديمقراطية حقيقية في الحالة الموجودة.

فيما يتعلق بموضوع الصوت الواحد أوافق القوى التي تقول بتغيير هذا القانون، وأنادي بآليات أخرى، لكن يبقى القول: إن الأردن لا تعيش في معزل عن إطارها الإقليمي وإطارها الدولي، ونحن في ديمقراطيتنا الناشئة نجرّب ميكانزمات معينة وآليات معينة، ونأخذ ما يناسب وضعنا، فلو أن أهداف الحركات المعارضة تتطابق مع ثوابت الدولة لما كان هناك بحث عن ميكانزمات جديدة، لكن هناك تناقضا بين مصالح القوى المعارضة في الدولة-مهما كانت- مع مصالح الدولة وبنيتها وثوابتها، وهذا يدفع الدولة إلى البحث عن ميكانزمات جديدة من خلال قانون الصوت الواحد وتوزيع الدوائر الانتخابية وغير ذلك.

وفيما يتعلق بالرقم والتوازن وغير ذلك أقول: إنه حتى في بريطانيا وفي أمريكا هناك دوائر يوجد منها ما يقسّم على البعد الجغرافي الاجتماعي وليس على بعد عدد السكان، فمبدأ التمثيل الجغرافي الاجتماعي هو الأساس، وفي بعض الأحيان لا يؤخذ وزن لعدد السكان أو حجمهم

بمعادلة عدد المقاعد، فإذا أخذنا بنظام أمريكا فإن دائرة انتخابية في مجلس النواب بعدد معين من السكان، لكن اثنين فقط يكونان في مجلس الشيوخ ممثلين للولية بغض النظر عن حجم الولاية، ففي ولاية كاليفورنيا مثلا أنت تتحدث عن (٢٨) مليون مواطن ولها مرشحان، ولولاية نيوجيرسي أيضا مرشحان، والمبدأ مستخدم أيضا في بريطانيا في بعض الدوائر لأبعاد جغرافية يقل سكانها وتمثّل في البرلمان.

أقول: يوجد خلل في توزيع الدوائر، ويوجد دوائر مغلقة وأخرى مفتوحة، فلجرش مثلا أربعة مقاعد، ومحافظة المفرق مفتوحة بأربعة مقاعد، وهذا لا يتناسب مع التقسيمة في عمان أو الزرقاء أو الكرك، وإذا أردنا النظر إلى بقية المحافظات في الأردن فيجب أن ننظر لها بمستوى واحد، نعمل معياراً ومقياساً ونقسّم عليه تقسيمات الدوائر الانتخابية أو الإدارية على قانون الانتخاب وهذا أمر مهم.

أعتقد أن ما يتعلق بالظروف الإقليمية أمر مؤرق، يقول الملك حسين رحمه الله: من الخطأ إجراء الانتخابات في أوقات أزمة، لأنه دائما عندما تجري الانتخابات في ظل أزمة اقتصادية أو سياسية فمن الممكن أن يكون هناك حالة تطرف، وليس هذا مسوِّغا لتأجيل الانتخابات، ولكن الظرف الإقليمي في المنطقة صعب، مثل الحالة العراقية وتبعاتها، والحالة

الفلسطينية، والبحث عن شرق أوسط جديد، والفوضى الخلاّقة التي تدعو لها أمريكا. هذا شيء مزعج، ونخاف أن نتأثر به في لحظة من اللحظات؛ لأن الشواهد آتية. نحن نتحدث عن باكستان الآن في ظل الوضع الحالي كنتاج للسياسة الأمريكية في أفغانستان.

الأردن والكويت ليستا في معزل، والسعودية ومصر كذلك ليستا في معزل، فالخوف أن يؤثر الواقع الإقليمي والسياسات الدولية على مستقبل المنطقة وتركيبتها السياسية، وهذا أمر وارد في ظل استمرار اليمين المحافظ في الإدارة الأمريكية، ولا أدري إذا تغيرت الديمقراطية هل سيغيرون لنا نمط التعامل وآليته، أم يستمرون في الآلية نفسها. إذا جاءنا في أكتوبر/ تشرين أول (٢٠٠٨م) يمين محافظ جديد برؤية جديدة فإن وضع المنطقة سيسوء، وأنا مقتنع أنه لن يكون هنالك تقدم في وضع استقرار المنطقة ولا في التسوية السلمية من الآن وحتى شهر أكتوبر/ تشرين أول (٢٠٠٨م)، يجب ألاّ نقلل من طبيعة الظرف الإقليمي وتأثيراته على الحالة الأردنية. والوضع الاقتصادي بتدني مستويات الاستثمار وزيادة التضخم التي وصلت إلى (٦٪)، والنمو الاقتصادي غير المنعكس على الشرائح المحلية، هذا سيزيد من الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة، ويعمل ضغوطات شعبية على الحكومات المتعاقبة.

بالنسبة للأحزاب لا أستطيع الحديث عنها؛ لأنه لا يوجد أحزاب في البلد إلا حزب جبهة العمل الإسلامي، وأما بقية الأحزاب-وهي خمسة وثلاثون حزبا- فإن تأثيرها على الساحة في البلد غير فاعل وغير واضح.

وفيما يتعلق بالنقابات المهنية فأنا أعلم أنها تُبعَد عن السياسة؛ لأنها مختصة حسب القانون في المهنة ما دام هناك أحزاب، ويجب أن تتجه إلى تخصصها.

أما الإعلام فلدينا مشكلة كبيرة فيه، والسياسة الإعلامية بشكل عام في الأردن فاشلة، والدليل على ذلك أن لدينا ثمان مؤسسات تلعب بالإعلام، وكلٌ يدعي إصلاح الإعلام ولكن دون جدوى، فعندما ترى طبيعة البرامج التي تقدم تجد أنه لا يوجد توافق بين طبيعة البرنامج والوضع القائم في الشارع المحلي. فالإعلام بحاجة إلى معالجة.

لا تتقدم الدول إلا بالمعالجة والتجارب، ويجب أن نجرّب الصوت الواحد وغيره، وأنا أقول: إن الوضع غير مستقر الآن كي نفكر في القائمة النسبية في الحالة الأردنية، فالقائمة النسبية ستذهب لجهة أو جهتين في كل الحالة الأردنية، وبالتالي فإن ما يتعلق بالحالة العشائرية هو حالة موجودة قبل النظام وبعده، وهذا يحتاج إلى تغيير في القيم الاجتماعية، ومعروف أن العشيرة هي مؤسسة سياسية اقتصادية اجتماعية، ولا بد من إيجاد البديل

لهذه المؤسسة في بُعدها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وهذا يحتاج إلى أجيال لتغيير القيم الاجتماعية؛ لأن تجد مقابل جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات البلدية مثلا العشائرية أو الإجماع الوطني العشائري، فأنت تجد النزعة العشائرية أو الخطاب العشائري بارزا بقوة في المهرجانات الخطابية لكثير من المرشحين للانتخابات البلدية أو النيابية أو غيرها، فمرة تكون بين الشمال والجنوب، ومرة بين الأردني والفلسطيني، ومرة بين أبناء العشيرة الواحدة بين فخذ وآخر. لا زالت عملية المهرجانات الخطابية وعملية الترشيح الانتخابي كلها تقوم على أسس عصبية لضعف وجود تيار وطني قادر على أن يواجه أي جهة معارضة مثل حركة الإخوان المسلمين، ولوجود فشل أيضا عند الدولة في المساندة والبناء للتيار الوسطي أو المعتدل الذي يستطيع الوقوف أمام أية قوى أخرى.

جواد الحمد

أؤكد مرة أخرى أن حديثنا منصب على ميكانزمات الاطلاع على واقع الحركة الإسلامية وليس على موضوع بنية الدولة وثوابتها، لأن الوطن في النهاية وطن الجميع، لا نريد إدخال إشكاليات أخرى تضاف إلى الموضوع.

أمين المشاقبة

لا بد أن تفك معادلة الولاء السياسي المزدوج، فيحدد المرء وجهته، مما يعني أن يبقى ما هو موجود عندك عندك، وما عندنا نحن نرحب فيه، ولكن ليكون منتميا للدولة الأردنية قبل الانتماء للجبهة الشعبية الديمقراطية، أو لفتح أو لغيرهما.

جواد الحمد

الموضوع مترابط ومتشابك وفيه تداخل كبير، والموضوع الفلسطيني متداخل بالموضوع الأردني، وفك ارتباطهما ليس مجرد كلام، ففيه واقع اجتماعي واقتصادي وتاريخي وبنيوي أصلا. يمكن أن تتكامل الدولة الأردنية بالتنمية الاقتصادية والديمقراطية بغض النظر عن واقع القضية الفلسطينية، أنت تعمل بالحل القائم، وإن جرى تغيّر في المرحلة القادمة فأنت تُجري التغيير.

أمين مشاقبة

يهمنا ألاّ تحل القضية الفلسطينية على حساب الجوار، بمعنى: نحن مع حل القضية الفلسطينية، لكن إذا حُلّت على حساب الأردن أو على حساب لبنان فهذا الأمر مرفوض.

جواد الحمد

ألزمت المعاهدة الأردن بموضوع اللاجئين في البند رقم (٨) وهذه إشكالية أخرى، لأن هذا قانون لدينا، لأننا قد تورطنا بشيء نرفضه، ووقّعنا عليها ونرفضها، أرى تحرير المسألة الديمقراطية خارج مسألة موضوع حل القضية الفلسطينية، لأن هذا الموضوع غير محدد بزمان أو مكان أو كيفية، ومن الخطأ أن ترهن مستقبل الدولة كله في شيء لا تعرفه. قم ببناء الدولة كما هي في الوضع القائم عليه اليوم وغدا يكون حق العودة، فيأخذ نصف الفلسطينيين، وعند ذلك يجري تعديل على النظام الانتخابي والسياسي وفق التعديل القائم الجديد والوضع الجديد ولا حرج في ذلك، فالنظام السياسي يتطور ضمن الحال والإمكانيات.

عاطف الجولاني

ما ذكره الدكتور أمين على درجة كبيرة من الخطورة حول مستقبل الوضع الديمقراطي كله، وقد رهنه بقضيتين:

القضية الأولى: ما يتعلق بحل المسألة الفلسطينية، وهو يقول: إنه ليس لها أفق في الوضع الراهن وبالتالي تعليق الأمر على شيء مفتوح زمنيا.

والقضية الأخرى: توتر الوضع الإقليمي.

نحن نعيش في وضع إقليمي متوتر على الدوام، فعندك العراق شرقا وفلسطين غربا، ومن هنا فليس في الأفق ما يشير إلى أننا خلال السنوات القادمة سنكون أمام استقرار سياسي، فإذا رهنّا عملية التحول الديمقراطي أو مستقبل العملية الديمقراطية بحل القضية الفلسطينية واستقرار الوضع الإقليمي فلن نصل إلى ما نريد، وإذا أضفنا مبدأ المواطنة الذي يوجد فيه حقوق وواجبات في كل العالم، ومن يقوم بالحقوق يحصل على الواجبات ويحمل المواطنة في كل دول العالم، فلا أعلم أين الإشكالية في قضية المواطنة عندما نتكلم عن الحالة الأردنية، فهل الناس الموجودون في الأردن في قاعدة الحقوق والواجبات ملتزمون فيها أو غير ملتزمين؟ وكيف نحكم على شخص أن عنده مواطنة أو لا؟ وهل المقصود بالمواطنة الولاء؟ ولمن يكون؟

ذكر مصطلح (الدولة) مرارا، فما المقصود بهذا المصطلح؟ الأحزاب جزء من الدولة، والمعارضة جزء من الدولة، والناس جزء من الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني جزء من الدولة. الدولة ليست النظام السياسي، وإنما كل هذه المكونات هي الدولة، لذلك يستخدم المصطلح-خطأ- عند الحديث عن أصحاب القرار السياسي، وكأن الأطراف الأخرى زوائد وليست جزءا من الدولة، وهذا يقتضي التشكيك في انتماء الأطراف ابتداء إذا اعتبرت أن طرفا يمثل الدولة وآخر لا.

كنت أتمنى أن نناقش المحاور كما هي في الورقة أمامنا، وقد تجاوزنا مسألة المعطيات الإحصائية، فإذا كان البرلمان هو الذي يمثل موازين القوى السياسية في البلد، فإن نظرة سريعة للبرلمان الحالي تشير إلى أن المعارضة- بكل قواها السياسية: الحركة الإسلامية أو الأحزاب أو الشخصيات المستقلة- لا يزيد عددها على واحد وعشرين أو اثنين وعشرين أو ثلاثة وعشرين نائبا من أصل (١١٠) نواب، بمعنى أنك تتكلم عن نسبة تصل إلى حوالي (٢٥ ٪) تقريبا، أما بقية المجلس في الغالب فهم من المرشحين المستقلين، وجاؤوا على خلفية عشائرية، وبالتالي فكل المعارضة بكل قواها السياسية- والتي هي بالتأكيد ليست متوافقة بالضرورة- لا تشكّل مشكلة في داخل البرلمان، دليل ذلك أن كل القوانين التي أرادتها الحكومة، وكل الإجراءات التي اتخذتها في المجال الاقتصادي والسياسي حصلت، ولم تنجح هذه الأطراف في التأثير فيها سلبا أو إيجابا، ولذلك أقدر أن الخوف ليس من الحركة الإسلامية، لا أعتقد أن قانون الأحزاب الأخير مس الحركة الإسلامية، بل لعل الطرف الوحيد- في القوى السياسية- الذي لا يتأثر بقانون الأحزاب السياسية هو الحركة الإسلامية؛ لأن كل الشروط التي وضعها لا تشكل مشكلة عند الحركة الإسلامية، سواء في الأعداد أو في التوزع على المحافظات. القانون يستهدف بشكل واضح معظم الأحزاب

الصغيرة الموجودة في البلد، وإن كنا نقول: من المفترض أن نراعي الوضع القائم فلا بد أن نراعي أن هناك وضعاً سياسياً تكرس عبر العقود، والأحزاب كانت تتربص، وفي ظني أننا نعيش في حالةٍ، الأحزاب فيها ضعيفة، فهل هذا الواقع يدفعنا لإقرار قانون ينهي هذه الأحزاب؟ هل بالضرورة أن القانون الأخير يدعو هذه الأحزاب إلى التوحد؟ وهل- إذا توحدت هذه الأحزاب بالضرورة- ستُنشأ تيارات حزبية كبيرة؟

لدينا تجربة الحزب الوطني الدستوري الذي أظنه تحوّل إلى حزب وطني دستوري بعدما كان تكتلاً لتسعة أحزاب، وتحول إلى حزب في الحجم العادي، وفي الانتخابات طرح عشرة مرشحين في ظل غياب الحركة الإسلامية، فاز منهم مرشحان ليس على القاعدة الحزبية، وإنما على الخلفية العشائرية، إضافة إلى القوة التي يتمتع بها الشخصان.

لذلك إذا كنا نتكلم عن موازين القوى القائمة حاليا في البرلمان، إذا كان البرلمان معبّراً ففي ظني أنه من الواضح أن القوى السياسية للأحزاب- باستثناء الحركة الإسلامية- لا يكاد يكون لها وجود، وإن كان سيطرأ في ظني نوع من التغيير على قائمة التحالفات فربما يطرأ تغيير على التحالفات الحزبية، وفي ظني أنه في المرات القادمة سنجد نوعا من التحالف بين المؤسسة الرسمية وحركة فتح في بعض المواقع. الخلاف الذي حدث

بين الأحزاب التي هي امتداد لقوى فلسطينية وبين جبهة العمل الإسلامي على خلفية ما حصل في قطاع غزة ربما يكون له تأثيرات في المرحلة القادمة بأنْ تتجه هذه القوى إلى اتجاه آخر، وإن كانت غير مؤثرة بالتأكيد.

من الواضح أنه لم يجر على القوانين تغيير سوى على قانون الانتخاب أو توزيع الدوائر الانتخابية، وأنا أظن أن الهدف من قانون التوزيع:

- إضعاف الأحزاب الكبيرة داخل الحزب الواحد.
- منع التحالفات السياسية سواء بين الحركة الإسلامية والأحزاب الأخرى أو بين الحركة الإسلامية وشخصيات سياسية مستقلة.
- تفتيت الأصوات، إذ يدعم ذلك فرص مرشحين عن العشائر في ظل دوائر كبيرة.

تحققت هذه الأهداف- في ظني- خلال الفترة الماضية، ونلمس أن هناك محاولة في التأثير على النتائج في الانتخابات بوسائل جديدة. إذا كنا نتكلم عن انتخابات بلدية سابقة وبرلمانية فمن الواضح أنه كانت تتم الاستفادة سابقا من القوانين وبخاصة قانون الصوت الواحد. ونحن الآن نلمس أنواعاً وأدوات من التدخل، ومنها الجيش. وهو أمر جديد في شكله العلني الذي حصل، ويبدو أن الحكومة يئست من إمكانية إبراز تحالفات سياسية قادرة على مواجهة الحركة الإسلامية، فتخلت عن كل هذه

المحاولات، والآن يتم التوجه إلى ما يمكن أن يعطى إشارة إلى التعامل مع الجيش بأنه حزب المؤسسة الرسمية، وهذا الأمر بحاجة إلى نقاش وتوضيح.

ومن الأدوات الأخرى التدخل في آلية التسجيل بصورة أكبر من السابق، بمعنى أن عملية التسجيل في السابق كانت تتم قبل الانتخابات بيوم، أما الآن فإنها تتم قبل ذلك بمدة، سواء في عملية نقل الأصوات، أو في عملية التسجيل، أظن أن هذا يدفع باتجاه حسم نتائج الانتخابات قبل أن تحصل. وأتوقع أن معظم المواقع الانتخابية سواء في أمانة عمان أو في المواقع الأخرى قد حسمت نتائجها سلفا قبل أن تجرى عملية الانتخابات، والانتخابات لن تغيّر كثيرا، وسيكون التحدي بكمية فارق الأصوات الموجود.

أما فيما يتعلق بالمحيط الإقليمي فأظن أنه لن يحدث تغيير في الموضوع الفلسطيني، فالمحيط السياسي الذي نعيش فيه غير مؤهل لحدوث تغيير إيجابي يشجع باتجاه التقدم نحو العملية الديمقراطية إذا لم تتوفر القناعة.

أقول إضافة للبعد الإقليمي هناك عامل دولي يؤثر سلبا في توجه الحكومات في المنطقة نحو الإصلاح والديمقراطية يتعلق بتراجع قناعة القوى الدولية- تحديدا أمريكا- بالإصلاح والديمقراطية، وهذا واضح من نتيجة الانتخابات في مصر، ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة الإسلاميين في البرلمان المصري- رغم أن وجود الحركة الإسلامية في مصر غير قانوني

حتى اللحظة- أعلى من نسبة الإسلاميين في الأردن، بمعنى أن الهامش المتاح للإسلاميين في مصر للوجود في البرلمان- وهم حركة غير قانونية- أعلى من نسبة وجودهم في الأردن، وهم هنا حركة قانونية. أظن أن المشكلة تكمن هنا بقصد تحديد سقف لوجود القوى السياسية.

من الواضح- بعد الانتخابات الفلسطينية والمصرية- أن الجانب الأمريكي تراجع عن الانتخابات والإصلاح والديمقراطية.

ألمس في المنطقة قصة التصنيف والتقسيم إلى محاور معتدلين ومتطرفين، والتطرف لا يشمل حركات إسلامية متطرفة، وإنما يشمل كل الحركات الإسلامية. وفي ظني أن هناك رسائل تشجيع توجه لكل الحكومات في المنطقة بالعمل على خفض سقوف وجود الحركات الإسلامية ضمن معادلة الديكور السياسي التي كانت مقررة، ولذلك لن أفاجأ إذا كان سقف وجود الحركة الإسلامية في الأردن في الانتخابات القادمة أقل من سبعة عشر نائبا. صحيح أن ذلك مشكلة، لكن في ظني أن العدد سيكون أقل من ذلك. قناعتي أنه إذا كنا نتحدث عن موازين القوى الاجتماعية والسياسية فإنه لم يطرأ متغيرات إيجابية أو سلبية تغيّر من موازين القوى، فلا الحركة الإسلامية زادت قوتها ولا هي تراجعت. ولا الأحزاب تقدمت ولا هي تراجعت. لم يحدث تغيير على موازين القوى

الحقيقية، ولكن تغيرت قناعة الجانب الرسمي بأنه: هل من الضروري وجود الحركة الإسلامية بحجم معين أو لا؟

ثم إنني أرى أن الإعلام في المعادلة الانتخابية غير مؤثر- سواء كان خاصا أو حكوميا- وليس له دور أو تأثير في موازين القوى الانتخابية.

وفيما يتعلق بالنقابات المهنية فإنني لم ألمس- من خلال الانتخابات السابقة- أنها تدخلت في مجريات العملية الانتخابية البلدية أو البرلمانية.

لا أظن أن الوضع الاقتصادي في الأردن أثّر خلال الفترة الماضية على توجهات الناخب، وقد تمنيت أن يكون هناك صورة مثالية ومشرقة كالتي ذكرت سواء في الأردن أو أي منطقة، فالناس في هذا الشأن في رضا عن الوضع الرسمي والاقتصادي والسياسي والمناخات السائدة، فلا أظن أن من ينظر إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي يظن أن الناس يشعرون بهذا، وإذا كان هناك بحبوحة اقتصادية ورضا عن الأداء السياسي فمن الممكن أن تحدث حالة من هذا النوع، ولكن نحن لدينا إشكاليات في هذا الأمر.

سميح المعايطة

هناك مسألة مهمة جدا في الوضع الإقليمي والإسلاميين في الأردن، فبالتصنيف أصبح هناك إيران وسوريا والتقسيم الإقليمي، وهناك مسألة في تحديد الانتخابات- بشكل السياسة القادم- أن هنالك بعض القناعة أن

جزءاً من الإخوان يذهبون تحت ظل حماس، ومن ثم يذهبون بتصنيفهم السياسي باتجاه المحاور الإقليمية غير المرغوبة وغير المقبولة، وهذه مسألة مهمة جدا، فالإخوان المعتدلون في الأردن يذهبون شيئا فشيئا إلى هيمنة حماس، وبالتالي يصبح تصنيفهم الإقليمي على المحور الآخر، وقد لا يكون لديهم مشكلة في التطرف، وهذا الموضوع مهم جدا.

عاطف الجولاني

هل قناعتك أن المسألة معتمدة ومرتبطة بشعور الآخرين؟ وأن الحركة الإسلامية تتجه نحو حركة حماس أم إنها عملية ترويج قناعة لهدف معين؟

أمين مشاقبة

هو واقع عملي، فالذي حصل في اجتماع الأحزاب المعارضة دليل واضح على اتجاهات جزء من أعضاء الحركة الإسلامية نحو رغبات حماس.

عاطف الجولاني

إذا نظرنا إلى نتيجة الانتخابات التي أفرزتها الحركة الإسلامية بشقّيها: جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي فإنني أتصور أنها رُفضت عند بعض النخب السياسية، وقُرئت من قبل الكثيرين، ومن الواضح أن الفوز في المؤسسة القيادية كان متغايرا. والسؤال: هل تغيّر

وجهة النظر الرسمية تجاه الحركة الإسلامية هو وليد السنتين الأخيرتين؟ هل هو بعد فوز زكي بني ارشيد؟ وهل كان عبد المجيد ذنيبات الذي بقي عشرة أعوام أكثر تشددا من محمد عبد الرحمن خليفة؟ وهل سالم الفلاحات- الذي هو الآن على رأس جماعة الإخوان المسلمين- رافع لواء التشدد في الحركة الإسلامية؟

الحكومة تعرف الخريطة داخل الحركة الإسلامية أكثر بكثير ممن في الأوساط الإسلامية، وهي تدرك المعادلات الداخلية تماما.

لما كانت العلاقات في فترات سابقة تاريخية بين النظام والحركة الإسلامية- وكان أبو فارس وهمام سعيد ومن يحسبون على توجهات معينة موجودين- كانت المؤسسة القيادية للحركة الإسلامية، بمعنى عندما كان أبو ماجد موجودا كان معه من هم مصنفون أنهم في أقصى درجات التشدد داخل الحركة الإسلامية ورغم ذلك كانت العلاقة إيجابية.

الطبقة القيادية في الحركة الإسلامية الآن بشقّيها في اتجاه مغاير تماما، ومع ذلك ساءت العلاقة.

السؤال الذي أطرحه: من الذي تغيّر؟ وليس: ما الذي تغيّر؟ هل بُنية الحركة الإسلامية وتوجهاتها تجاه الدولة والدستور والوضع القائم تغيّر فعلاً، أم إن الذي تغيّر هو الطرف الآخر؟ فلنعترف أنه قبل سبع

سنوات حصل تغير في بُنية الوضع السياسي عندنا، وهذا التغير أثّر على دور مراكز القوى الموجودة.

ولنعترف أن القرار الأمني أصبح يلعب دورا، ويتقدم على البعد السياسي في تحديد التوجهات والخيارات.

إذا أردت أن أتكلم: ما الذي تغيّر. فلا ألمس تغيرا على خطاب الحركة الإسلامية في العامين (٢٠٠٦م و٢٠٠٧م) مقارنة مع خطابها السياسي قبل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاما، فهو يعد في منتهى الاعتدال، وعلى مستوى ممارساتها في ذات الاتجاه وقياداتها في ذات الاتجاه، فكيف أقول: إنها تغيرت؟ كيف نصدّق مقولة أن الحركة الإسلامية تتراجع عن القناعة في الدولة والدستور، هل مطالبتها بإدخال تعديلات دستورية، ومطالبتها بتداول سلطة في إطار الحكومة يعدُّ تغيرا؟ حتى إن سبب حساسية ما قاله عزام الهنيدي يمكن أنه كان في ظرف معين بعد نتائج الانتخابات، ثم إن الحركة الإسلامية والأحزاب قدّمت طلباً بإجراء تعديلات دستورية لتداول السلطة على مستوى الحكومة. فهل هذا يُشكّل انقلابا على الدستور أو الخروج عليه؟

أنا بحاجة لمن يقنعني أن الحركة الإسلامية تغيرت- بالفعل- في اتجاه الانقلاب على ما هو قائم، وأنه ليس الطرف الآخر هو من تغير!

جواد الحمد

إن الكلام في موضوع الميكانزمات يحتاج إلى وقت مخصص له بذاته، فصحفي واحد يمكن أن يثير شائعة في الإعلام وتجري خلفه النخب السياسية، ويعتبرون هذا رئيس الدولة باعتباره من الدولة، كما قال الملك في اجتماعه مع النواب والأعيان: إن كل ما يقال في الدولة ينسب إلى القيادة العليا. فهل كل شيء يأتي من القيادة العليا؟ هذا توجه شخصي ونوعية معينة من الناس تجاه أمر معين يثار في الإعلام، ونحن نركض خلفه، هذا غير منطقي وغير معقول.

نحن بحاجة إلى رؤى أكثر نضجا وإلى حوار داخلي حقيقي بنّاء بالتفصيل، وأنا لست مع الجولاني في قضية من تغير ومن لم يتغير، فالتغير هو سنة الحياة، ولا حرج في التغير سواء في الحركة الإسلامية أو النظام، فالإنسان يجري وراء المصالح ومصالح الدولة والوطن والمجتمع، ويرى أين تصب؟ ويمشي معها ويراعي الظروف الإقليمية والدولية ولا بأس في هذا.

التطور النوعي في قوة حماس في الساحة الفلسطينية سيؤثر تأثيراً مباشراً على الأردن والنظام الأردني وعلى النظام السياسي للحركة الإسلامية. فأين الخوف؟

موضوع إيران، لقد عالجته في كلام تفصيلي في صحيفة العرب اليوم، فهي نظرية عدمية عبثية، ومع ذلك- وللأسف- فإن النخب الأردنية هي أكثر من يروج هذه النظرية في العالم العربي، وليس في الأردن فقط، النخب الأردنية الإعلامية- وبالذات الصحفية- أكثر من يروّج هذه النظرية، ولمصلحة من؟ لست أدري! هل يريدون تقوية إيران في المنطقة؟ وبالتالي، نحن أسرى لبعض المعطيات العامة التي من الممكن- إذا تم لها اختبار بسيط جدا- ألاّ تكون حقائق.

المحور الثاني

العوامل المؤثرة في تشكيل التوازن في المرحلة الراهنة

أحمد الخلايلة

سأتحدث بنقاط سريعة:

١. دور السلطة في الأردن، قد يكون دور السلطة هو العامل الأكبر في تحقيق الديمقراطية، وفي الأردن هنا يجب أن نعترف أن للسلطة الحق في استعادة الديمقراطية متى شاءت، وهذا لا يعني أنه خيار السلطة بذاتها، وإنما ضمن المعطيات الإقليمية والدولية والمحلية، بمعنى أن هنالك مؤثرات كثيرة على السلطة إيجابا وسلبا فيما يتعلق بالديمقراطية.

إذا عدنا لتاريخ الأردن فقط في الفترة التي عشناها- وليس فيما قبل ذلك في أواسط الخمسينيات بعد ظهور التيار الناصري وتأثيره على القوى الشعبية في الأردن- فقد ظهر مفهوم للديمقراطية بشكل مقبول آنذاك، ومن ضمنها الأحزاب في زمن النابلسي، وعندما خبا التيار الناصري وتأثيره في الأردن- لظروف فترة عام (١٩٦٧م) وما بعد ذلك- تراجعت الديمقراطية في الأردن لعدم وجود سبب ضروري

لتحقيق الهدف، وأنا أتكلم من وجهة نظر السلطة، في أواخر الثمانينيات كانت التهيئة لعملية السلام لتوقّع جميع الأطراف السياسية والحزبية في الأردن على اتفاقية السلام، سواء بالرضا أو عدم الرضا، لأن الرأي للأغلبية في مجلس النواب، وبالتالي تتبع الأقلية الأكثرية.

من هنا وبعد هذا جاء التراجع التدريجي الحقيقي على واقع الأرض- وأنا لمسته بنفسي في تجربة انتخابات عام (٢٠٠٣م)- فكانت الديمقراطية في أدنى حدودها التي يرغب فيها المواطن الأردني الذي يهمه تطوير البلد إلى الأفضل.

دور الأحزاب- باعتقادي- أنها تخاف أصلا على وجودها، فكيف ستكون مؤثرة على الحراك الديمقراطي، وعلينا أن ندرك ذلك، أنت تجد في الأحزاب عناصر تتبع للسلطة مهمتها في أي اجتماع من الاجتماعات تحويل الحوار إلى اتجاه معين، وإضاعة كل الأفكار المتعلقة بتطوير الفكر الحزبي.

٢. النقطة الأخرى الانتخابات وقضية التلاعب فيها. وهذا أمر وارد، وأنا أتكلم من تجربة واقعة، ثم إن سبب قلة التأثير في نتائج انتخابات مكتب جبهة العمل الإسلامي قدرتهم على التنظيم الجيد الدقيق، والمراقبة المنهجية التي يمارسونها بشكل تظهر أي محاولة للسلطة

للتلاعب في انتخاباتهم، وبالتالي غالبا ما تتم اتفاقات سابقة للانتخابات للحجم الذي يسمح لهم العمل فيه.

إضافة إلى أنهم واقعيون ولهم القدرة على التعامل مع السلطة بمرونة، وهذه من الإيجابيات لجبهة العمل الإسلامي.

إن التغيير الديمقراطي في فلسطين يؤثر في الديمقراطية في الأردن، بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل العراق والوضع في لبنان، وعوامل أخرى خارجية كثيرة، وعوامل داخلية تتعلق بمفهوم الوحدة الوطنية، وللأسف هذا عامل لا زلنا نتحدث فيه دون أن نخترق جداره إلى الداخل ونتحدث بعمق فيه.

ولعل هذا الأمر قد مررت فيه بتجربة في انتخابات عام (٢٠٠٣م) وكان الحائل أمامي أمام النتائج النهائية، وهو أنني طرحت مفهوم الوحدة الوطنية ضمن مفهوم جديد قديم هو (الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) بغض النظر عن المناخ، ونتائج المستقبل الفلسطيني، والعودة، وغيرها، وأثر ذلك على الواقع الذي نحن فيه.

كثير من الدول فيها أقليات وجنسيات مختلفة، وما زالت الديمقراطية فيها سائدة، وبالرغم من أن لدينا في الأردن ظروفنا

الخاصة، إلا أن هذا الطرح جعل السلطة تنظر إلى هذا الموقف على أنه خطير جدا، ويشار إليه بأكثر من مرة من أحد المسؤولين فيقول لي: أنت تريد الطيران بجناح عشائري وجناح فلسطيني وهذا يشكّل لنا مشكلة. فمفهوم السلطة الآن للوحدة الوطنية أنه يجب أن يبقى الأردني بإقليميته وقطريته الضيقة جدا، والفلسطيني كذلك، والخيط لا يربط إلا من رأس الهرم. وقد قيل لي: لِمَ يسجل بعض الناس على أبوابهم الدكتور أحمد الخلايلة رمز الوحدة الوطنية؟ هذا لا يجوز، ويجب أن تزال هذه اليافطات، هذا كلام السلطة، وباعتقادهم أن المواطن لا يجوز له طرح مفهوم الوحدة الوطنية لأنها تأتي من الأعلى، وما على المواطن إلا استقبالها.

أنا لا أتحدث بقصد الانتقاد، وإنما للإشارة إلى النقاط المظلمة في مسيرة الديمقراطية ومستقبلها في الأردن، لأنه يهمنا الإصلاح في الوطن.

تعتبر القوة الديمقراطية عندنا في الأردن، وفي معظم دول العالم الثالث للأسف، غولا يتغوّل على السلطة، ولا يعتبرونها رديفا للسلطة أو مساعدا لها. والأمر كذلك في نظر كثير من دول العالم الثالث والعالم العربي بشكل خاص؛ لأن القوة الديمقراطية تدفع للتمسك في المصالح

القومية والوطنية، ولأن هذه الأفكار التي عند القوة الديمقراطية لا تتوافق مع التيار الدولي الداعي إلى براغماتية على حساب المصالح القومية.

الفكر الدولي الآن يسعى لجعلنا براغماتيين واقعيين دون قومية ووطنية بسبب نظام الشرق الأوسط الجديد، وليته كان لنا دور فاعل في نظام الشرق الأوسط الجديد، ليته، لكن دورنا التلقي، والدور الفاعل الأول هو: القوة العسكرية لإسرائيل والقوة الاقتصادية الأولى عند إسرائيل، والقوة الاجتماعية المتكاملة حول الأهداف الوطنية عند إسرائيل، وباقي المجموعات هي عبارة عن رعاء يأكلون ويشربون. حتى إنه في أحد الأيام السابقة جاء شخص أمريكي يهودي وقال: سيأتي يوم على الأردن- التي تتفاخر بتصدير الخضار- تستورد الخضار من إسرائيل. مفهوم بسيط وليس له قيمة ولكن فيه عمقاً، ومعناه أننا نريد إسرائيل أن تكون القوة الاقتصادية بالإضافة إلى كونها قوة عسكرية وأمنية.

يجب أن نعترف أن المفهوم الرسمي للديمقراطية الحقة أنها تهدد وجود السلطة ضمن المعطيات الدولية وضمن بحث القدرات والموارد،

فكلما زادت جرعة الديمقراطية زاد التهديد على مصالح الآخرين في المنطقة، هذا هو المفهوم السائد.

وللأسف لدينا اختراق خارجي للأجهزة المستشارة صاحبة الرأي في أجهزة الدولة، سواء في الأردن أو في المنطقة عامة، وخاصة بعض الأجهزة صاحبة الصوت والفعل المسموع، ولدينا هاجس يغطي كل هذه الأمور، وهو البعد الأمني، وهو البعد السائد الذي يغطي على كل شيء حتى على المصالح السياسية والاقتصادية وغيرها، فهاجس البعد الأمني هاجس سائد لدينا، وهو من الأمور التي تمنع تطوير الديمقراطية إلى الأمام.

ما دامت إسرائيل موجودة، وما دام هنالك حق عودة، وما دامت هناك مشكلة فلسطينية، وما دام أن هنالك محدودية للموارد الأردنية، وما دام هنالك نظام عربي ضعيف، وما دام الأردن بالقرب من منابع البترول، فلن يفسح المجال للديمقراطية الحقّة باعتبارها هدفا استراتيجيا وليست وسيلة كما هو الآن.

نحن نريد أن تكون الديمقراطية هدفا استراتيجيا، نحن الآن- في كل مرحلة من المراحل- نريد ديمقراطية، وبعدما يوقّع الناس على ما نريد نعود كما كنا منذ الصفر.

ما زال الخطاب الإعلامي خطاب الثلاثينيات والأربعينيات، وهو التمجيد لأي قرار يتخذه أي مسؤول كما رأينا قبل أيام من تمجيد في أغنية عند زيارة أحد الوزراء لمنطقة ما، وليس لإنجاز عمل ما، ولم يُعالج الأمر الذي قام بسببه الوزير بالزيارة، وإنما كان التبجيل للزيارة فقط.

أما عن التحرك السياسي لأصحاب القرار في الأردن واتجاههم إلى مراكز صياغة القرار الدولية وبشكل خاص إلى أمريكا، فإننا نلاحظ أن القيادات السياسية تذهب باستمرار إلى أمريكا كلما لاح في الأفق محاولة لتغيير الواقع في الشرق الأوسط، والسبب هو الخوف من محاولة إجراء أي تغيير في المنطقة يؤثر على الوجود الأردني، لأنه لا زالت السلطة تفكّر أن الأردن أنشئ بجرة قلم، وقد يمحى بجرة قلم، هذا المفهوم السياسي لا زال موجودا لدى أصحاب القرار السياسي.

٣. النقطة الأخيرة وهي تأثير حماس وتأثير إيران، أذكر في إحدى المقابلات مع إحدى قنوات التلفزيون أنهم طلبوا مني الحديث في الموضوع في بداية استلام حماس للسلطة، فقلت: إنه أمام حماس أحد خيارين لا ثالث لهما:

الخيار الأول: أن حماس تقع في فخ اللعبة السياسية والحل السلمي بعيد المنال، فتدخل في هذا النفق، وكلما دخلت قليلا يأتي العرب من خلفها ويدفعونها، وعندها يوصلونها إلى داخل النفق، ومن ثم يكون من الصعب العودة إلى الخلف، إلى القاعدة الشعبية التي أوصلتها إلى هذا الموقع، وبالتالي سيعودون خالين دون فائدة من الحل السلمي وسيخسرون شعبيتهم.

الخيار الثاني: أنه عندما تشاهد حماس الأمور على وضوحها وحقيقتها ستغيّر رأيها وتبدأ بالتفكير بأن السلطة هي بإنشاء الدولة الفلسطينية، وقد كانت بعيدة عن الأمور السياسية، والآن عندما ترى الأمور السياسية ستتنازل وتتراجع عن سقف المطالب التي وضعتها، وعند هذه اللحظة ستعود إلى الخلف إلى خندقها وإن خسرت فلن تكون الخسارة كبيرة، وإنما الخسارة في المرحلة الأولى أكبر بكثير من الخسارة في المرحلة الثانية.

أما فيما يتعلق بإيران فنحن ما زلنا- شعوبا- ننظر إلى إيران أنها العدو الأول، مع أنه يجب- في السياسة والأمور الإستراتيجية- ألا تعادي أكثر من عدو في آن واحد، ويجب أن تعمل على تحييد العدو الأقل ضررا، أو العدو المستتر الذي لا يظهر لك عداؤه، سواء كان عداءً مذهبيا أو

عقائديا أو غيره. فبما أنه لا يظهر لك العداء فالأصل ألا تعاديه وتظهر ذلك له.

العدو ظاهر أمامك وهو إسرائيل- بغض النظر عن موقفنا من اتفاقيات السلام- فالعداء قائم وظاهر، وقبل فترة كانت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين واضحة تجاه الأردن، وليس عليها خلاف، وما زال مشروع (إيغال-آلون) قائما في تقسيمات الأردن وفلسطين... الخ، ولذا يجب أن ننظر إليهم على أنهم أعداء، وألا نعادي إيران في الوقت الحاضر، فنحن بدأنا الآن الإعلام الرسمي، والإعلام الشعبي والمواطنون بدأوا يفهمون أن إيران عبارة عن غول سيحتل العالم العربي، فعلى الأقل إيران تصرّح- وإن كانت غير صادقة- بكلمات ضد إسرائيل وضد أمريكا، ولها موقف في المنطقة، ولها تأثيرها في المنطقة، لذا يجب ألا نظهر عداءنا لإيران- الآن- ولنرَ أمامنا العدو الرئيسي فقط، وتحييد العدو الثانوي كيلا يلتقي العدوان ويتفقا على خطة إستراتيجية تجاهنا كما فعل هتلر عندما بدأ الحرب في الغرب مع فرنسا وبلجيكا وهولندا، وبنفس الوقت بدأ الحرب مع روسيا في الشرق، وهذا خطأ إستراتيجي كبير يجب أن ننظر إليه من ناحية مصلحية، وليس من ناحية مذهبية فقط، مع أن هؤلاء من ناحية دينية ينطقون بالشهادتين، فالأصل ألا نعاديهم بغض النظر عن

اختلافاتهم، ولديهم أشياء كثيرة لا نرضاها في الدين، ولكن يبقون أفضل من غيرهم ممن لا يدينون بديننا. وشكرا.

أمين مشاقبة

أقول: إن الجغرافيا باقية، والتعامل مع إيران على الصعيد العربي يجب أن يقوم على أسس تسهيل العلاقة المصلحية بين دول الجوار العربي لإيران والوطن العربي مع إيران.

الولايات المتحدة ليست جارة للأردن أو العراق، وإنما إيران جارة للكويت والعراق والأردن، ويوجد تاريخ ديني مشترك على الرغم من بعض الاختلافات العقدية، ولكننا نحن أبناء اليوم، والنظرة التي تفضل بها الدكتور أحمد فيما يتعلق بالمصالح الوطنية للدول العربية يجب أن تعتبر المقياس والمعيار للتعامل مع إيران؛ لأني أقول: إذا قامت أمريكا- لا قدّر الله- بضرب إيران فإن كل التقدم الذي وصلت له الدول الخليجية سينهار، والسبب أنه من الممكن أن تستوعب إيران الصدمة الأولى بنسبة (٣٠-٤٠٪) وستكون ردة فعلها ضرب الصوامع الأمريكية الموجودة في الخليج من الكويت إلى عُمان وستنهار، وسيتأثر السكان الذين يتمركزون في العاصمة فيها، فإذا ضُربت إيران من قبل أمريكا وهو هدف إسرائيلي

تسعى لتحقيقه فإن ذلك سيؤثر تأثيرا كبيرا على حالة التقدم العلمي والتقني والحياتي الذي نراه في الخليج.

أمر آخر، أنا لا أقول بتمجيد الديمقراطية الأردنية، لكن أحد المعوّقات المؤثرة على تقدم المسار الديمقراطي هو استمرار حالة الوضع المتردي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

حتى نستطيع إعطاء الديمقراطية التقدم والدفعة إلى الأمام لا بد من حل الإشكالات الإقليمية- بما فيها التيار الفلسطيني- لكن لا يوجد رؤى لحل هذه الأمور، ولا يعني ذلك أن نعطّل الحالة الديمقراطية في الأردن إلى أن يذهب الاحتلال من العراق وفلسطين.

المحور الثالث

مؤشرات شكل التوازن السياسي والاجتماعي بعد الانتخابات وانعكاساتها

جواد الحمد

لا شك أننا لم نستطع الدخول في الموضوع بشكل كبير، فقد لاحظنا أن المداخلات المقدمة يحتاج كل منها إلى حوار مستقل من ناحية تسليط الضوء التفصيلي لفهم بعض الأمور بشكل دقيق وجيد، وحتى نبدأ بإيجاد توافقات وتقاطعات في الرأي، مع اختلاف ببعض الجزئيات، ولكي نفهم بعضنا الفهم الدقيق والسليم، يبدو مما تفضلتم به سريعا أننا أمام مرحلة ليس فيها كثير من التحوّلات في موضوع التوازن في القوى السياسية والاجتماعية في الساحة الأردنية من خلال الانتخابات البلدية والبرلمانية لهذا العام (٢٠٠٧م)، وربما أشارك في جزء من هذا التفكير، ولكن لا شك أننا لا زلنا تحت تأثير مجموعة من المعطيات، ربما لا وجود لها على أرض الوطن- حسب رأيي- وإنما هي موجودة في بعض المكاتب، وهي موجودة

في بعض الصحافة وبعض الإعلام، وربما عند بعضهم مصالح في أن تبقى سائدة.

من أخطر ما نتعرض له في الأردن موضوع النسبة للخارج، والنسبة بكل شيء للجهات الأخرى، حتى إننا ننظر بنظرة غير موضوعية لأنفسنا أحيانا، بمعنى أنه على صعيد القوى السياسية والاجتماعية في الأردن فإنك تنظر من ثلاث زوايا رئيسية للموضوع:

الزاوية الأولى: تتعلق بالقوى السياسية، فما الضير أن تتقاسم الحركة الإسلامية والحكومة القوة السياسية في الدولة؟... لكن على عكس ذلك نهاجم الحركة الإسلامية بأنها ضد الشرعية وضد الدولة، ونركّز على أعمال أفراد أو تصريحات أفراد داخلها. ما الضير بذلك ليصرّح ويتكلم؟ ماذا سيكون عمله إن لم يصرّح وكان في كلامه معارضة؟ من الذي سيتكلم في المعارضة؟ إذاً أنت لا تريد معارضة، أنت تريد حركة إسلامية موالية للدولة وتصبح حزب الدولة.

الزاوية الثانية: من الممكن أن تفكّر الدولة بهذه الطريقة- وهذا حقها- ولكن نحن عندما نناقش في المسائل لا بد أن نضعها في الشكل الطبيعي، يوجد هنالك في رأيي انجراف وراء بعض المنهجيات التي لا تعطينا نتائج، وهذا هو الأسلوب الذي يُحكى فيه في الصحافة

والإعلام أحيانا. ماذا بقي كذلك؟ لقد أعطى ذلك بعض النخب الحاكمة بعض المكاسب هنا وهناك، وأضعف قوى الحركة الإسلامية في بعض المهمات.

الزاوية الأخيرة: موضوع تداول السلطة، لا قيمة للديمقراطية دون تداول السلطة؛ نظرا لطبيعة النظام القائم، وهو نظام ملكي، فليس هناك حديث عن وضع الملكية، وإنما الحديث دون ذلك، الحديث عن النظام السياسي يتناول السياسات والاتجاهات والعلاقات والبرامج، ولا يتطرق إلى مشروعية النظام الهاشمي نظاما ملكيا، ولا يتحدث عن مشروعية نظام الحكم، وهذا الكلام مهم جدا. فإذا تم فهم هذه النقطة فإننا نغلق باب المزايدات بيننا، ولكن كلما حدث كلام تفصيلي تفتح هذه الثغرات مرة أخرى، لماذا؟ هذا أمر انتهينا منه، فلِمَ يتم طرح بديهيات بيننا؟ الحديث عن رئاسة الحكومة، عن الحكومة، عن حكومة حزبية، الحديث عن مجلس أعيان لا يُنتخب، الأصل أن يُنتخب، ويكون له دور تشريعي رقابي، يتم الانتخاب لمجلس النواب على توزيع السكان، ويتم الانتخاب لمجلس الأعيان على المحافظات، فيكون لديك مجلسان منتخبان: واحد منهم يمثل جغرافيا، والآخر يمثل سكانا تماما، مثل مجلس الشيوخ في أمريكا،

وهذا متميز جدا، وشكل ديمقراطي معقول؛ لأن قوة هذا العضو في مجلس الأعيان ما عادت قوة رضا الدولة عنه أو لا، وإنما الشارع الأردني هو من انتخبه، أو محافظته هي من أفرزته.

أمين مشاقبة

موضوع تداول السلطة يحتاج إلى توازن، وخلق التوازن الحزبي والاجتماعي ضمن الدولة، ونحن منذ(٨٦) عاما لم نستطع خلق هذا التوازن حتى يكون هناك تحولات نحو السلطة السياسية وتعديل الدستور وتداول السلطة.

جواد الحمد

أنا معك، ونحن نريد التحوّل بحيث تصبح هذه الحكومات مشكلة من الأحزاب، وأن يكون لها تكتل اجتماعي مدعوم من المجتمع، وليست حكومة أتت من الأعلى، وإنما حكومة لها وضع اجتماعي قوي.

الأمر الآخر هو موضوع حرية المشاركة الانتخابية، وقد لاحظنا في المرة الماضية على سبيل المثال أنه كان هناك عدد لا بأس فيه من النواب أصلهم من شرق الأردن نجحوا بأصوات الذين أصلهم من غرب الأردن بأغلبية كاسحة ولم نشعر بأي مشكلة، فلِم نضع على أنفسنا غيوما

سوداوية؟ ويصبح لدينا تحزّب داخلي أردني وفلسطيني؟ ونرسم سيناريوهات ليست واقعية؟

إذا نظرنا إلى المواقع التي كانت فيها كتل فلسطينية كبيرة، وترشح فيها أردنيون برنامجهم قومي أو يساري أو وطني، فإن الذي أصله فلسطيني يشعر أن هذا المرشح يمثل الأردن، وهو يمثله أيضا، فهو يشكل نصف المجتمع، وله قضية. فالقضايا المحلية يعطيها حجمها وقضيتي لها حجمها فجاء هذا يمثّله فانتخبه مباشرة دونما تحفّظ. أقصد أنه لا يوجد ما يقال في الإعلام في الواقع، وأنا أرى أن هذه زاوية محدودة فيها وليست واسعة وليست أساسا، إنما نتوهم أنها حقيقة، ومن هنا نحن أمام فرصة ثانية في الأردن بأن نشكّل ديمقراطية نموذجية، نموذج ديمقراطية عربية، أرى أن التحول من عام (١٩٨٩م) إلى اليوم تحوّل معقول، مع وجود مشاكل ومعوّقات لا بد أن ندرسها بعمق ونعمل على تحويلها إلى الأمام.

من هنا أعتقد أن المؤشرات التي تفضلتم بها تشير إلى أن التوازن لا يعني أن هنالك توازنا كبيرا أو تغيرا كبيرا في الوضع القادم، وسينعكس هذا سلبا على الوضع الجديد؛ لأن الوضع السياسي لن يتقدم، وبالتالي سيؤثر التوازن الاجتماعي والسياسي مباشرة على الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فإذا لم يحصل تحوّل في التوازن الاجتماعي

والسياسي القائم فإنه لن يحصل تحوّل كبير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القادم.

أنا أتصور أن هذا يسبب نوعا من الثبات في المسار العام للدولة، على الأقل في هذا العام، وهذا أمر إيجابي إن حصل.

عاطف الجولاني

هناك ثلاث مسائل في هذا الإطار:

المسألة الأولى: إذا كنا نتكلم عن بيئة سياسية مضطربة في الإقليم على الصعيد الخارجي شرقا وغربا فلا أعتقد أن هذا ينبغي أن يدفع باتجاه التفكير بتصويب الجدل الداخلي، وبالتالي التعامل مع القوى السياسية، وبخاصة مع الحركة الإسلامية. وفي ظل هذا التوتر الإقليمي، هل المصلحة بأن نضيف تحديات جديدة، وتكون الحركة الإسلامية جزءا من دائرة التحديات في تفكير صانع القرار؟ أم تكون جزءا من أدوات مواجهة التحديات والأخطار الخارجية؟

الواضح الآن أن الغالب والمؤثر في قناعة صانع القرار السياسي ووعيه بأنه ينظر للحركة الإسلامية والقوى السياسية المعارضة على أنها جزء من المشكلة والتحدي، وليست جزءا من مواجهة التحديات الخارجية.

في موضوع الحركات الإسلامية أعتقد أنها ليست لديها مشكلة في أن يحدث توافق بينها وبين الجانب الرسمي على مواجهة كل التحديات الخارجية.

ليس لديها مشكلة أيضا في الوصول إلى تفاهمات حول حجم المشاركة، ففي انتخابات عام (١٩٨٩م) اختارت الحركة الإسلامية أن يكون سقف حضورها في البرلمان بحجم معين رغم أن الإمكانيات كانت تتيح لها أن تحصل على عدد أكبر من المقاعد في البرلمان، ولكن كان لديها تقدير خاص.

التساؤل: لو تم التعامل بين الطرفين على قاعدة الثقة، هل بالإمكان أن يتوافق الطرفان على كل المسائل الأساسية؟

أظن أنه بالإمكان حدوث هذا الشيء، ولكن أشعر بوجود إصرار من الجانب الرسمي على التعامل مع الحركة الإسلامية بشيء من التحدي.

المسألة الثانية: تتعلق بحماس والمصالح الوطنية؛ من المؤسف أن التيار المؤثر في التوجهات الرسمية عندنا في الأردن يصوّر حماس بأنها جزء من التحدي والتهديد والخطر الخارجي رغم أن هنالك بعض الشخصيات كتبت صراحة في ذلك عندما نتكلم عن مصالح وطنية عليا، ودفع خطر الوطن البديل ومواجهة المشروع الصهيوني،

ومواجهة جملة من الأخطار كانت تنظر إلى وجود حماس التوعوي للفلسطينيين على أنه يخدم المصالح الوطنية الأردنية العليا.

من الواضح أنه يوجد إصرار على التفكير تجاه التحدي وليس تجاه الفرصة، وإنه من الممكن أن تكون العلاقة إيجابية بين حركة حماس والحركة الإسلامية، فإذا أردت أن أُقيم علاقة إيجابية مع الأطراف الفلسطينية ومنها حماس التي تشكل نصف المجتمع الفلسطيني فقد تكون الحركة الإسلامية طريق بناء هذه العلاقة، فلماذا يُنظر للعلاقة بين حماس والحركة الإسلامية في بُعدها السلبي وليس في بُعدها الإيجابي؟

إذا كان هنالك أخطار تُشكلّها حركة حماس جدلا فإن الحركة الإسلامية قد تحول بما لها من علاقة مع حماس من حصول هذه الأخطار لاسيما بوجود إيجابيات ومصالح لهذه العلاقة.

المسألة الثالثة: تتعلق بمسألة الحياد الإيجابي في ظل الاضطراب القائم في المنطقة، فأنا أعتقد أن سياسة الانحيازات- وهي في الغالب بحسب الموقف الأمني- سياسة غير موفقة، ففي المشكلة بين سوريا ولبنان نحن نقف حسب الأمر الأمريكي، وكذلك الأمر في العراق وفلسطين.

لا أعتقد أن الوقوف مع أطراف ضد أطراف فيه مصلحة لنا، نحن نقف مع الحكومة اللبنانية ضد حزب الله، ومع فتح ضد حماس، أو مع الرئاسة ضد الحكومة في الساحة الفلسطينية، وفي الساحة العراقية نقف مع طرف ضد طرف آخر، أظن أن تأثير هذه الأمور- في ظل إمكاناتنا التي نحن فيها طرفا غير قوي في المعادلة الإقليمية- سيكون سلبياً علينا.

سياسة الحياد الإيجابي هي الأسلم حتى نتجنب ارتدادات سلبية لسياسة الانحياز، وأظن أن عندنا في الساحة الفلسطينية خطأ بوقوفنا مع طرف ضد طرف! لِمَ ليس عندنا سياسة توازن؟ لماذا لا أقيم علاقات مع الطرفين، أو أكون محايدا تجاه الطرفين؟

أظن أن هنالك إشكالية في التوجه السياسي تجاه القضايا الخارجية، ولا أظن أنه من الممكن مستقبلا أن تكون انعكاساته إيجابية.

خالد عبيدات

أود التأكيد على النقاط التالية:

أولا: نحن لم نتطرق لموضوع الانعكاسات على السياسة الخارجية بمزيد من التفصيل والتوضيح، وأحب التركيز على ناحية منها، إذا أردنا فهم السياسة الخارجية الأردنية لا بد من فهم السياسة الداخلية الأردنية، فلدي أمر لا يوجد إلا في الأردن، عادة تعرّف السياسة الخارجية

بشكل إجمالي ونظري وأكاديمي بأنها قشرة للوضع الداخلي وللسياسة الداخلية، وهذا المعروف، وأظنها في الأردن ليست فقط قشرة، وإنما هي اندماج كامل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لأسباب واضحة جدا، لأننا وسط الحدث الإقليمي في المنطقة، بل إننا بؤرة الحدث الإقليمي في المنطقة، فعندما أفكر داخليا أفكر أيضا خارجيا، وعندما أفكر خارجيا فإن منطلقاتي داخلية.

هذه نقطة بحاجة إلى تركيز قوي، على أن كل ما يصنع السياسة الداخلية يصنع السياسة الخارجية، وكل ما يصنع السياسة الخارجية يصنع السياسة الداخلية، وهذا الاندماج لا بد من الانتباه له؛ لأن أي انعكاس على أي أمر داخلي هو انعكاس على السياسة الخارجية.

ثانيا: مع احترامي للتيار الإسلامي، وجميعكم جعلتموني أقتنع من حديثكم أنه لا يوجد على الساحة سوى التيار الإسلامي، وأنا لا أؤيد ذلك؛ لأنه لا بد من التفريق بوجود تيار إسلامي ووجود سياسة، فلو جرّدت ما يقال عنه تيار إسلامي فقط من التعاليم الإسلامية التي ليس لها علاقة بالسياسة فماذا يبقى عندي من تيار إسلامي سياسي؟ لا يوجد شيء، لذلك لا تتوهموا أن لديّ تيارا إسلاميا سياسيا، وإنما أنا عندي أناس يفكرون بطريقة دينية. وهنالك

أناس يحاولون التدين إسلاميا لا يعرفون بالسياسة، ومن هنا حصلت الإشكاليات التي أخاف منها.

التيار الإسلامي أو جبهة الإنقاذ الإسلامية فشلت في الجزائر، وقد عايشت المرحلة كلها؛ لأن الذي يفهم بالدين ليس له علاقة بالسياسة، والذي يعرف بالسياسة جاء للإسلام بشكل عشوائي، فأصبحت المسألة متناقضة في الجزائر وفشلت التجربة كليا. وأنا أحذّر- هنا- كي لا تتكرر عندنا تجارب الآخرين الفاشلة. ومعضلة حماس الآن أنها تخلط الدين بالسياسة.

ثالثا: أرى أن السياسة تحتاج لفهم السياسة جيدا، وهي ليست سلعة يتناولها الجميع، وهذه الأخطاء الإعلامية عندنا تريد أن تجعل كل الناس يشتغلون في السياسة، فالسياسة ليست صناعة جماهيرية، وليست من اختصاص جميع الناس، السياسة اختصاص النخبة الخاصة في المجتمع وفي أي مجتمع. فالسياسة الخارجية الأمريكية من يصنعها؟ هل هو الشعب الأمريكي؟ بالطبع لا، ليس للشعب الأمريكي أي شأن في صناعتها، وكذلك في فرنسا، فهي ليست مسألة من اختصاص الجماهير، وإنما هي من اختصاص نخبة من الناس الذين يعلمون بالمسارات التي تسير عليها الدنيا بما فيها، فلذلك لا بد

من الحد من الاندلاق- سواء من مراكز الدراسات أو من المؤسسات الإعلامية- نحو السياسة، ولذلك أصبحت أنادي في الأردن بميثاق شرف، والمناداة بعدم التدخل بالسياسة إلا لمن يعرف بالسياسة ومن هو لها.

جواد الحمد

شكراً للجميع على الحضور والمناقشات الثرية للموضوع.

الخلاصة والتوصيات

تناولت الحلقة عملية التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية بعد عام ١٩٨٩م، إذ كان لانهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار القطبية الثنائية وظهور القطبية الأحادية دور مهم في ظهور تداعيات ديمقراطية دولية، وكانت الأردن إحدى الدول المتأثرة بهذه التداعيات التي تمخضت عنها عملية الانتخابات وإعادة إحياء البرلمان المنتخب، مما أفرز حراكاً سياسياً واجتماعياً في البلاد، تباينت وجهات هذه العملية حتى شكلت نظام استقطاب ثنائيا في المجتمع بين الحركة الإسلامية والنخبة الحاكمة في الدولة.

بَيَّن المشاركون دور السلطة في هذا الحراك، ونجاحها في بناء معادلة اندماج السلطة بالمعارضة وتحولها إلى سلطة منتجة للفكر، إذ تشير القراءة المتفحصة إلى أن الحاجة ماسة لإعادة النظر في الديمقراطية، وقراءتها آخذة بعين الاعتبار دور العوامل الخارجية في عملية صنع القرار، وأثر ذلك على

قرارات الحركة الإسلامية ذاتها، خاصة أن صلاحيات مجلس النواب المنتخب محدودة حسب الدستور.

وناقشوا المعطيات الإحصائية والرقمية للتوازن السياسي والاجتماعي القائم فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، إذ لا يمكن النظر إلى الرقم حول مؤيد ومعارض للحكومة أو للأحزاب، بل المهم في ذلك هو حجم التأثير الذي تقوم به هذه الأطراف، وقد تناول المشاركون طبيعة العلاقة بين النخبة الحاكمة والأطراف الأخرى، فوصفها بعضهم بأنها علاقة لا يسودها الود أو المنهجية العلمية، بل على العكس أصبح الطابع العام لها قائما على الخلافات، فمثلاً بعد نتائج انتخابات عام ١٩٨٩م شعرت الدولة بتصاعد حجم الإسلاميين وعدم ثقتها بإيمان الحركة الإسلامية بشرعية الدولة، وشعرت أنّ هذا التصاعد ربما يشكل خطراً عليها، الأمر الذي دفع الدولة إلى اتباع سياسة التحجيم للتيار، والذهاب إلى تعديل التشريعات لتحقيق أهدافها في ظل غياب تيارات سياسية قوية تواجه الحركة الإسلامية في الشارع، ومارست الحكومة التدخل من خلال السيطرة على أدوات الحركة الإسلامية الفاعلة.

تعرضت الحلقة إلى العوامل المؤثرة في تشكيل التوازن السياسي والاجتماعي، إذ إن الميكانزمات المتبعة في الأردن لا تعمل بدقة لخدمة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني وصناعة القرارات، وهي ميكانزمات غير واضحة تجاه الأطراف الأخرى، وهناك اختلال في توزيع الدوائر الحكومية، فمثلا هناك دوائر انتخابية مفتوحة ودوائر مغلقة، علماً بأن هذا الوضع لا يتناسب مع جميع المحافظات في المملكة، ناهيك عن إهمال عدد السكان، واتباع العشوائية في تحديد حجم الدائرة من المقاعد حسب مصلحة الحكومة، وأشار المشاركون إلى توقعاتهم ببقاء التوازن القائم حول معدله، وأنه لا يتوقع مفاجآت كبيرة في هذا المجال، ما يعني أن عملية التحول الديمقراطي في المملكة قد لا تشهد تحولات مهمة في هذه الانتخابات، ويؤكد عظم المسؤولية اللاحقة لكيفية بناء مشروع الحراك الديمقراطي، فهناك التحول السياسي والاجتماعي نحو دولة الحداثة والديمقراطية لمجاراة الواقع وتطلعات الشعب المستقبلية.

أشار المشاركون إلى دور الظرف الإقليمي في المنطقة في تشكيل عملية التحول الديمقراطي في البلاد، غذ إن حالة عدم الاستقرار- في كل من الضفة الغربية والعراق ولبنان- لها دور في التأثير على تشكيل بعض القرارات، وأشار بعض المشاركين إلى دور الأطراف الخارجية في التحريض

على تحجيم الحركة الإسلامية وحلفائها في المعارضة في أي انتخابات في المنطقة، خصوصاً بعد تراجع الولايات المتحدة عن تشجيع مشاريع الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية خلال العامين الأخيرين.

تأكد أن الوضع الاقتصادي سيؤدي إلى ضغوط داخلية على الأردن، وناقش المشاركون كذلك فشل الإعلام الأردني في تحقيق التوافق بين الأطراف، ووصف البعض بأنه إعلام غير مؤثر، وقديم، وبحاجة إلى معالجة جذرية وإلى رؤى وآليات عمل جديدة على صعيد القطاعين العام والخاص، مع التنويه إلى دور النقابات المهنية في التوعية السياسية العامة لمصالح وقضايا الوطن، علماً بأنها لا تتدخل في العملية الانتخابية كنقابات مهنية.

وحول مسألة تسجيل الناخبين ونظام التصويت، أوضح المشاركون ادعاءات التدخل الحاصل من قبل الجهات الرسمية في عملية التسجيل في محاولة لحسم النتائج قبل الانتخابات، وأشاروا إلى أن اتباع نظام الصوت الواحد يساعد في عملية تفتيت الأصوات وحصرها في اتجاه واحد، خاصة أن البنية العشائرية في الدولة الأردنية مؤثرة تقليدياً، وهو ما يضعف نظام التحالفات ويخدم مصالح مرشحي الدولة.

وقد خلص المشاركون في الحلقة إلى عدد من المؤشرات لبناء بلد ديمقراطي منفتح، وللوصول إلى نوع من التوازن السياسي والاجتماعي في الأردن، عبر اتباع وسائل جديدة ومفيدة، وتفعيل الديمقراطية الحقة، خاصة أنّ الديمقراطية الأردنية ناشئة، وأن لا يكون المفهوم الرسمي للديمقراطية هو تهديد مصالح الآخرين، ودعوا أيضا إلى تفعيل فلسفة تداول السلطة، والعمل على بلورة مفهوم الوحدة الوطنية ومبدأ المواطنة القانوني، ودعت الحلقة إلى القيام بدراسة النسيج الاجتماعي المحلي للوصول إلى تصورات سليمة لبناء توازن اجتماعي، حيث أن أي توازن في المجتمع لا يقوم على دراسة نسيجه المحلي لا يكتب له النجاح،

رأى بعض المشاركين أهمية فتح الباب لحوار وطني واسع، يبدأ بين الحكومة والحركة الإسلامية لينتهي بمجموع القوى السياسية الأخرى، وذلك للبحث في كل شؤون الدولة والمجتمع المحلية والخارجية وأسس بناء أردن المستقبل ودور أطراف المجتمع فيه، عبر المشاركة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والمدني على حدٍّ سواء.

ورأى أغلبهم أنه يجب الشروع باستكمال نواقص الوضع الديمقراطي في البلاد، وخصوصاً ما يتعلق بالتمثيل السياسي لعموم شرائح

المجتمع بغض النظر عن طبقة اللاجئين الفلسطينيين الذين يتمتعون بمواطنة كاملة في البلاد، ورأوا عدم ربط هذا التحول بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

هناك فرصة سانحة لتشكيل نموذج عربي ديمقراطي إذا ما استبعدنا وجود الفرضيات والسيناريوهات غير الواقعية، وسيكون الأردن قادراً على تشكيلها، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع السائدة في المحيط الخارجي والقدرة على التعامل معها، والسعي لتوسيع عملية المشاركة السياسية للجميع.

قائمة المشاركين

• **الدكتور خالد عبيدات**	السفير الأردني الأسبق وأستاذ العلوم السياسية
• **الدكتور أحمد الخلايلة**	مدير مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية
• **الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة**	أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية
• **الأستاذ سميح المعايطة**	مدير تحرير صحيفة الغد
• **الأستاذ عاطف الجولاني**	رئيس تحرير صحيفة السبيل
• **الأستاذ جواد الحمد**	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط– مدير الحلقة

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

١. مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨
٢. آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن
٣. منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي
٤. انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية
٥. الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها
٦. المدخل إلى القضية الفلسطينية، الطبعة السابعة.
٧. تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية
٨. العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية
٩. الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / باللغة الإنجليزية
١٠. الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق
١١. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات
١٢. قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة
١٣. الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة
١٤. انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.

١٥. الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن

١٦. انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي

١٧. الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر

١٨. رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات

١٩. المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات

٢٠. في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، الطبعة الخامسة.

٢١. الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل

٢٢. الدولة الفلسطينية المستقلة

٢٣. التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط

٢٤. معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، الطبعة الثانية.

٢٥. الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.

٢٦. دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.

٢٧. مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، الطبعة الثانية.

٢٨. مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

٢٩. أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.

٣٠. القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).

٣١. اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
٣٢. دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)، الطبعة الثالثة.
٣٣. إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
٣٤. عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.
٣٥. مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
٣٦. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (باللغة الإنجليزية).
٣٧. توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
٣٨. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
٣٩. التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
٤٠. المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
٤١. الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
٤٢. مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
٤٣. أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
٤٤. انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
٤٥. المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
٤٦. الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
٤٧. نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية (٣٥).
٢. المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج (٣٤).
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة (٣٣).
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (٣٢).
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (٣١)
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي (٣٠).
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل(٢٩).
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الثاني)، الحرب على العراق، (٢٨).
٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الأول)، الحرب على أفغانستان، (٢٧).
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق / مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)
١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، العدد (٢٥)،٢٠٠٣.
١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، العدد (٢٤)، ٢٠٠٣.

١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، العدد (٢٣)، ٢٠٠٣.

١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، العدد (٢٢)، ٢٠٠٢.

١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، العدد(٢١)،٢٠٠٢.

١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، العدد(٢٠)، ٢٠٠٢.

١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، العدد (١٨و١٩)، ٢٠٠٢.

١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.

١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، العدد (١٦)، ٢٠٠١.

٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، العددان (١٤و١٥)، ٢٠٠١.

٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، العدد (١٣)، ٢٠٠٠.

٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، العدد (١٢)،٢٠٠٠.

٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، العددان (١٠و١١).

٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، العددان(٨،٩).

٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، العدد(٧).
٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، العدد(٦).
٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، العددان (٤و٥).
٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، العددان (٢و٣).
٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، العدد (١).

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٤١)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي، العدد (١).
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.